

أملك

أكثر من مجرد مجلة
(اقتصادية - شاملة)
ديسمبر 2019 - العدد (11)

كل ما تريد معرفته
عن توقعات الاقتصاد
القطري في 2020

5 قطاعات تخطف
أنظار المستثمرين
القطريين

أسعار العقارات بدأت
المنحنى الصاعد

الشيخ ناصر بن عبدالرحمن لـ «أملك»:

«قطيفان الشمالية»

أول جزيرة ترفيهية سياحية في قطر



أسواق الدوحة
DOHA SOUQ



عروض مميزة لإيجار المكاتب و المحلات و الأكشاك



اتصل بنا:

5058 9977
5058 9944

info@dohasouq.qa
شارع النصر - الدوحة ، قطر

f dohasouqqa

ig dohasouqqa

Gold Plaza



بن الشيخ القابضة
BIN AL SHEIKH
HOLDING

قم بحجز محلك و لا تفوت الفرصة لكي تكون جنبا إلى جنب مع
أكبر الماركات العالمية في أول مجمع تجاري في قطر بممرات
مفتوحة و مكيفة للمشبي و التنزه و التسوق -جولد بلازا

للحجز الرجاء الإتصال بالرقم التالي : 77 943 999

(الأماكن محدودة)



6

«أوبتميزيد للمواد
الكيميائية» إضافة
قوية للقطاع
الصناعي

البورصة في 2020
..«فوق..اصعدي»

24



38

رواد سليم : معرض
«ابن بيتك» يتوقع
استقطاب 7 آلاف
مواطن

«البندري»
تواصل
توسعاتها في
2020

46



أملاك

أكثر من مجرد مجلة
(اقتصادية - شاملة)

ديسمبر 2019 - العدد (11)

www.amlakqatar.qa

[amlakqatar](https://www.facebook.com/amlakqatar)

[@amlak_qatar](https://twitter.com/amlak_qatar)

رئيس مجلس الإدارة
حمد بن سحيم آل ثاني

عضو مجلس الإدارة المنتدب
عادل علي بن علي

رئيس التحرير
عبدالرحمن بن ماجد القحطاني

مدير التحرير
سعيد حبيب

فريق التحرير
محمد الأندلسي
محمد حمدان

التدقيق اللغوي
مصطفى خطاب

المدير الفني
إياد الحاج أسعد

تصميم وإخراج
سامر السوافطة
رائد الطعيمات

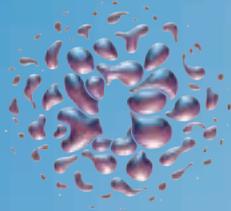
مديرة التسويق والعلاقات العامة
شيرين الهجين

مراسلات التحرير باسم مدير التحرير
Amlak@al-watan.com
TEL:40002172

مراسلات الإعلان والعلاقات العامة
Amlak@al-watan.com
TEL:40002147

رقم الرخصة: 2018-113-001208

دار
الناشر: **الوطن**
للطباعة والنشر والتوزيع



قطيفان للمشاريع
QETAIFAN PROJECTS

جزيرة قطيفان الشمالية

تمنحك تجربة حياة متكاملة وفريدة من نوعها

جزيرة ليس لها مثل



f @ Instagram
t @ Twitter
y @ YouTube
in @ LinkedIn
@Qetaifanprojects





رئيس التحرير
عبد الرحمن بن ماجد القحطاني

موازنة .. تنمية

تمثل موازنة 2020 خطوة مهمة على طريق تحقيق التنمية المستدامة، فالموازنة التي اعتمدها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى (حفظه الله) مؤخرًا هي الأعلى حجمًا من حيث الانفاق منذ 5 سنوات وهو ما يعكس عدم تأثر الاقتصاد القطري بالحصار المفروض على الدولة منذ الخامس من يونيو 2017، بل على العكس تسيير قطر على درب التنمية وتزويد من معدلات انفاقها على المشاريع التنموية الكبرى، حيث ارتفعت تقديرات المصروفات لتصل إلى 210.5 مليار ريال لعام 2020، مقارنة مع مصروفات بلغت 206.6 مليار ريال لعام 2019، بزيادة نسبتها 1.9% فيما بلغت تقديرات الإيرادات مستوى 211 مليار ريال، وزادت مخصصات مصروفات المشروعات الرئيسية بنسبة 0.6% لتصل إلى 90 مليار ريال مقارنة مع 89.5 مليار ريال في موازنة السنة المالية 2019. واستحوذت المشروعات الرئيسية على قرابة 43% من إجمالي المصروفات.

واعتمدت موازنة 2020 تقديرًا متحفظًا لأسعار النفط عند مستوى 55 دولارًا وعلى أساس هذا التقدير تتوقع وزارة المالية أن تحقق الموازنة فائضًا يبلغ 500 مليون ريال غير أن تقديرات المؤسسات العالمية للنفط ترجح دوران مستوياته السعرية عند 65 دولارًا للبرميل في العام 2020 الأمر الذي يعني قفزة في منسوب الفائض المقدر في الموازنة ليصل إلى مليارات الريالات إذا أخذنا في الاعتبار أن سعر تعادل موازنة 2020 وفقًا للتقديرات يبلغ مستوى 45.7 دولار، علما بأن سعر التعادل هو متوسط سعر برميل النفط، الذي يحقق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في الموازنة في الوقت الذي تكشف فيه أحدث البيانات أن موازنة 2019 سجلت في النصف الأول من العام الجاري فائضًا بنحو 8.85 مليار ريال، بزيادة قدرها 24.6% عن الفائض المسجل في الفترة نفسها من العام الماضي.

وجاء تركيز موازنة 2020 على توفير المخصصات لتطوير أراضي المواطنين ودعم مشاريع الأمن الغذائي وتطوير البنية التحتية في المناطق الحرة والاقتصادية والصناعية واللوجستية ليؤكد دعم عملية التنوع وتعزيز النمو الاقتصادي والاهتمام الكبير بضمن رفاه المواطنين، فضلًا عن استكمال خطة الاكتفاء الذاتي الذي يعزز من أمننا الغذائي من خلال تقديم حزمة من التسهيلات والدعم للمصانع والمزارع القطرية، وفي الوقت ذاته فإن تطوير المناطق الاقتصادية يمضي على قدم وساق في إطار جهود الدولة لدعم القطاعات غير النفطية ولجذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة، مما يهدد الطريق أمام تحول قطر إلى مركز مالي وتجاري اقليمي رائد في المنطقة.

وفي المقابل فإن عام 2020 سيشهد ترسية مشاريع جديدة في مختلف القطاعات بتكلفة إجمالية تصل إلى 11.5 مليار ريال وهو ما سيجني ثماره القطاع الخاص الذي سيحصل على حصة كبرى من المشاريع التي سيتم ترسيبها في 2020، كما ستباشر البنوك الوطنية تمويل المشاريع التنموية وستستفيد قطاعات العقارات والمقاولات والبنية التحتية والبناء من بنود الموازنة وهو ما يصب في النهاية في تعزيز معدلات نمو الاقتصاد الوطني في 2020.

أما قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات فقد استحوذت على نصيب وافر من بنود الموازنة، الأمر الذي يؤكد جهود الدولة المستمرة في تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والاستثمار في الموارد البشرية.. وهو استثمار في المستقبل يعكس بوضوح الرؤية الثاقبة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى الذي يقود الدولة نحو التنمية والرخاء والازدهار.

أهداف واضحة وإنجازات ملموسة

نُحدث فرقاً في كلِّ ما نفعله.

كشركة متنوعة النشاطات، نسعى دائماً للحفاظ على التوازن والانسجام عبر القطاعات التي نعمل بها، سواء أكانت في الإنتاج الصناعي، أو التجارة والتوزيع، أو العقارات، أو إدارة الخدمات. يتمثل هدفنا الأساسي بالمساهمة في توفير حياة أفضل للجميع والالتزام بأعلى المعايير المؤسسية.



إدارة
الخدمات



العقارات



التجارة
والتوزيع



الإنتاج
الصناعي



تكلفته تبلغ «10» ملايين ريال وتدشينه بالشراكة مع «يونيليفر العالمية»

«أوبتيميزد للمواد الكيميائية» إضافة قوية للقطاع الصناعي



أكبر الشركات العالمية المصنعة للمواد الاستهلاكية. ويقع «مصنع أوبتيميزد للصناعات الكيميائية» في المنطقة الصناعية الجديدة في الدوحة. وقد تم إنجاز هذا المشروع الذي يمثل إضافة قوية للقطاع الصناعي في فترة زمنية قصيرة، حيث تم الانتهاء منه واستكماله خلال ثلاثة أشهر، وهو المصنع الأول في قطر لتصنيع الصابون بغرض الرعاية الشخصية، ومن المتوقع أن تصل سعة إنتاج المصنع لتغطي طلب

تصوير: محمود حفناوي

كتب - محمد حمدان

أعلنت شركة أوبتيميزد «إحدى أبرز الشركات متنوعة النشاطات في قطر» عن بدء تشغيل المصنع المملوك لها بالكامل والذي يحمل اسم «مصنع أوبتيميزد لصناعات المواد الكيميائية» لإنتاج قطع صابون «لايفبوي» و«لوكس»، وذلك بالشراكة مع «يونيليفر العالمية»، إحدى

السعة الإنتاجية المبدئية للمصنع 1800 طن سنوياً

المصنع ينتج قطع صابون «لايفبوي» و«لوكس»

السوق المحلي مبدئياً بواقع 1800 طن سنوياً. ويشارك المصنع أعماله في مبنى تم توفيره من قبل بنك قطر للتنمية (QDB) من خلال مبادرة «جاهز1»، والتي تقوم بحضانة المشاريع لفترة محددة وبأسعار تنافسية كما تقوم بتأجير منشآت صناعية جاهزة لأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة للمباشرة بمشاريعهم الصناعية المبتكرة والطموحة.

وقال الشيخ محمد بن فيصل آل ثاني، رئيس مجلس إدارة شركة «أوتيميزد القابضة»: «إنه لمن دواعي سروري أن نعلن افتتاح أول مصنع في قطر لإنتاج قطع الصابون، بالشراكة مع الشركة المعروفة عالمياً «يونيليفر». حيث سيقوم المصنع بتزويد السوق القطري بمنتجات عالية الجودة، وتوفير منصة ثابتة يمكننا من تطوير وتوسيع مجال المنتجات التي نقدمها في المستقبل».

وأعرب عن شكره وتقديره للدعم الكبير من وزارة التجارة والصناعة لما تقدمه من تسهيلات ومبادرات لدعم وتشجيع القطاع الخاص وإيجاد بيئة استثمارية جاذبة، مشيداً بمبادرة بنك قطر للتنمية، التي من خلالها يتم تقديم المنشآت الصناعية الجاهزة للمستثمرين من أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لدعم مشاريعهم الصناعية، مشيراً إلى أن لهذه المبادرة تأثيراً إيجابياً في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 ودعم التنوع الاقتصادي مع تعزيز مشاركة القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تنوع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات الأجنبية والخبرات عبر تأسيس الشراكات والمشاريع المشتركة.

وأضاف، «تعتبر مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني من أهم المؤشرات على قوة القطاع الخاص، وفي المقابل فإن هدفنا النهائي هو تلبية احتياجات العملاء المحليين،





وتصدير منتجاتنا إلى المنطقة والعالم... إننا فخورون للغاية بمساهمتنا في تحقيق التطور الصناعي والاكتفاء الذاتي في قطر، وبدعمنا لرؤية قطر الوطنية 2030 باستمرار».

وأوضح أن افتتاح المصنع يشكل بداية تعاون بين شركة اوبتيميزد القابضة وشركة يونيليفر العالمية، مشيراً إلى أن تدشين أول نشاط صناعي لشركة يونيليفر العالمية في السوق المحلي يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030 إضافة للمجهودات التي قامت بها وزارة التجارة والصناعة في تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مجال الصناعة، لافتاً إلى أن تدشين أول خط إنتاج لصناعة صابون «لايفبوي» و«لوكس» في دولة قطر يعتبر إنجازاً كبيراً لشركة اوبتيميزد ويدعم الاقتصاد القطري. وأشار إلى أن استهلاك السوق القطري من صابون «لايفبوي» و«لوكس» يبلغ نحو 1400 طن سنوياً، مشيراً إلى أن المصنع وفي إطار جهود زيادة وتيرة الإنتاج الوطني يتوقع زيادة إنتاجه، لافتاً إلى أن المصنع يمكنه إنتاج أكثر من 3 آلاف طن في السنة.

القطاع الصناعي

وبدوره أعرب سعادة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني رئيس رابطة رجال الأعمال القطريين، عن سعادته بدخول رواد الأعمال الشباب إلى القطاع الصناعي، مشيراً إلى أهمية التوجه الصناعي للدولة وما يحققه من مزايا تتعلق بتوفير المنتجات في السوق المحلي وتحقيق قيمة مضافة، متمنياً أن يكون هناك دور أكبر للشباب في مسيرة التنمية الصناعية والتجارية. وأوضح أن تطلع رجال الأعمال ورواد الأعمال في قطر لا يقتصر على تغطية السوق المحلي فحسب وإنما التوجه نحو التصدير وأن تكون لدولة قطر





الشيخ محمد بن فيصل : منتجات المصنع عالية الجودة

رضا سالم : خطة للتصدير إلى السوق العراقي

تجهيز الآلات في غضون 3 أشهر وبدأنا الإنتاج التجريبي في 15 نوفمبر الماضي والآل الشركة في مرحلة الإنتاج النهائي والتوزيع للسوق». وأكد أن تكلفة المصنع تصل إلى نحو 10 ملايين ريال، مشيراً إلى أن المصنع يهدف في خطته إلى التوسع في الإنتاج بالسوق المحلي عبر تصنيع الصابون للفنادق والمؤسسات الحكومية والخاصة، فضلاً عن خطط تتعلق بالتصدير إلى العراق في إطار خطط التصدير بوجه عام لدولة قطر ووزارة التجارة والصناعة. وتعد كل من «لايفبوي» و«لوكس» من أبرز العلامات التجارية المُدرجة تحت «يونيليفر»، إحدى أهم المزودين العالميين لمنتجات الجمال والعناية الشخصية والعناية بالمنزل والغذاء والمرطبات، والتي يتم بيعها في أكثر من 190 دولة حول العالم. وتقوم «يونيليفر» في قطر بتصنيع منتجات الشاي ومواد العناية بالمنزل، وهي بصدد توسعة نطاق منتجاتها.

مكانة عالمية مثلها مثل الدول الأخرى، مضيفاً «لدينا إمكانياتنا وعلاقاتنا وهناك أسواق عالمية متنوعة ومثلما نقوم بالاستيراد علينا بالتصدير أيضاً».

وأشاد سعادته، بالتسهيلات التي تقدمها دولة قطر وتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى والسادة الوزراء ودعمهم ورعايتهم للمشاريع الصناعية، لافتاً إلى أن بنك قطر للتنمية ووزارة التجارة والصناعة قدموا تسهيلات كبيرة من خلال توفير الأراضي والمباني والتمويل.

خطة للتصدير

وفي ذات السياق قال رضا سالم مدير عام مجموعة اوبتيميزد القابضة، إن شركة اوبتيميزد القابضة والتي تم تأسيسها في عام 2014 هي شركة تختص بالتصميم الداخلي والديكور. وقد نمت لتصبح إحدى أبرز الشركات القطرية المتخصصة في التأثيث السكني والتجاري، والتصميم الداخلي، وإدارة الممتلكات، والإنتاج الصناعي. وتقوم الشركة حالياً بالعمل عبر خمسة قطاعات رئيسية للأعمال، مع أكثر من 400 موظف، وهي التصميم الداخلي والأثاث المنزلي والأمن وإدارة الممتلكات والصناعة والاستثمار وبعد الحصار بدأت في التوسع بضح استثمارات في القطاع الصناعي ووجدت فرصة بالتعاون مع الوزارات والجهات ذات الصلة في نشاط التصنيع، وقد بدأت مجموعة اوبتيميزد القابضة في تأسيس مصنع اوبتيميزد لصناعات المواد الكيميائية وبالتنسيق مع شركة «يونيليفر» وقد بدأ مشروع إنتاج الصابون وتم إنجازه في وقت قياسي، مضيفاً «استلنا الموقع وتم

أكد لـ «أملاك» وفرة فرص النمو بالسوق العقاري.. الشيخ ناصر بن عبد الرحمن:

«قطيفان الشمالية» أول جزيرة ترفيهية سياحية

تصوير: محمود حفاوي

كتب - محمد الاندلسي

قال سعادة الشيخ ناصر بن عبد الرحمن آل ثاني نائب رئيس مجلس إدارة شركة كتارا للضيافة، والمدير العام والعضو المنتدب لشركة قطيفان للمشاريع أن جزيرة قطيفان الشمالية تعتبر أول جزيرة ترفيهية سياحية في قطر كما تعد جزءاً من مدينة لوسيل، وتضم سبعة شواطئ، الأمر الذي يجعل منها واجهة بحرية مميزة للمدينة، وتصل مساحة الجزيرة إلى 1.3 مليون متر مربع، وتمتد مساحة المشاريع في الجزيرة على 830 ألف متر مربع تقريباً، وهي جزيرة تتميز بحديقة ألعاب مائية تصل مساحتها إلى 129.296 متر مربع وهي الأكثر حداثة في المنطقة، وفنادق فخمة، وأماكن إقامة رائعة، ومرافق عالمية. وأكد سعادته خلال حوارهِ مع «أملاك» أن هناك فرص نمو واعدة بالسوق العقاري المحلي خاصة مع التطوير المتسارع للتشريعات الاقتصادية مرجحاً زيادة نشاط السوق العقاري في الفترة القادمة من حيث التطوير والمبيعات والاستثمارات.. تفاصيل أخرى في الحوار التالي:



* بعد مضي عامين على تدشين شركة قطيفان للمشاريع، ما أبرز إنجازات الشركة؟

- تم تدشين شركة قطيفان للمشاريع في نهاية عام 2017، وهي تابعة لشركة كتارا للضيافة، حيث تم إنشاؤها بهدف تطوير مشروع جزيرة قطيفان الشمالية التي تحتل أحد أبرز المواقع في مدينة لوسيل على الواجهة البحرية لتمثل وجهة ترفيهية سياحية ضخمة، ومع بداية عام 2018 بدأت الشركة العمل على المشروع «جزيرة قطيفان الشمالية» من الناحية الهندسية والتقنية، حيث وقعت الشركة مع سلسلة فنادق ريكسوس العالمية اتفاقية لإدارة الفندق ونادي الشاطئ والحديقة المائية بالإضافة إلى أماكن التسوق، خاصة في ظل تزايد أهمية أن يكون هناك مشغل يمتلك الخبرة العالمية الاحترافية لإدارة مثل هذا المشروع الاستثنائي بشكل متكامل، الأمر الذي يساهم في تحقيق رؤية الشركة والمضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالمشروع التنموي لجزيرة قطيفان الشمالية. كما وقعت الشركة نحو 17 مذكرة تفاهم مع مشغلي الرحلات السياحية بناء على مبادرة «كتارا للضيافة» بالشراكة مع الخطوط الجوية القطرية والمجلس الوطني للسياحة و«اكتشف قطر»، وذلك لدعم وتنشيط القطاع السياحي والترويج لكأس العالم 2022، بالإضافة إلى مشاركة شركة قطيفان للمشاريع في معرض قطر للضيافة كخطوة أولى من الناحية التسويقية، ووضعت حجر الأساس لأول المشاريع في الجزيرة وهو نادي الشاطئ، إضافة إلى الإعلان عن فتح باب الحجز للأراضي في معرض سيتي سكيب 2019 خلال مؤتمر صحفي، بالإضافة إلى المشاركة في معرض سيتي سكيب قطر 2019 بنهاية شهر أكتوبر الماضي، ومن المقرر افتتاح نادي الشاطئ قريباً، وبذلك ندشن المرحلة الأولى من المشروع.

* كم تبلغ مساحة جزيرة قطيفان الشمالية؟ وهل سيتم إنشاء مدن ترفيهية أخرى بمستوى عالمي بخلاف المدينة المائية؟

- تعد جزيرة قطيفان الشمالية جزءاً من مدينة لوسيل، وتضم سبعة شواطئ، الأمر الذي يجعل منها وجهة بحرية مميزة للمدينة، وتصل مساحة الجزيرة إلى 1.3 مليون متر مربع، وتمتد مساحة المشاريع في الجزيرة على 830 ألف متر مربع تقريباً، وهي جزيرة تتميز بحديقة ألعاب مائية تصل مساحتها إلى 129.296 متر مربع وهي الأكثر حداثة في المنطقة، وفنادق فخمة، وأماكن إقامة رائعة، ومرافق عالمية، لعل أهمها: مسجد للصلاة، ومدرسة من الحضنة إلى سن ما قبل الدخول الجامعة، ومركز صحي شامل. وخلال الفترة المقبلة، سيتم إنشاء المرسى الترفيهي التعليمي التجاري على ضفاف القناة البحرية، وسيكون متاحاً لجميع أفراد الأسرة، كما أن استضافة قطر لكأس العالم في قطر 2022 سيعمل على استقطاب حشد هائل من الزائرين الذين سيستمتعون بمثل هذه المرافق المتطورة والفاخرة.

* بعد إعلانكم عن الاتفاق مع سلسلة فنادق ريكسوس لإدارة وتشغيل مجموعة من المشاريع في جزيرة قطيفان الشمالية، ما هي الخطوات التي قطعتموها في هذا الإطار؟

- سلسلة فنادق ريكسوس متحمسة لدخول السوق القطري وذلك لأول مرة، فبالإضافة لقطاع السياحة والفنادق إلا أنها أيضاً لديها خبرة واسعة في إدارة المنشآت الترفيهية والترويج لها، و«ريكسوس» لعبت دوراً كبيراً في جذب مشغلي الرحلات

مساحة الجزيرة تصل إلى 1.3 مليون متر مربع والمشاريع 830 ألف متر

فيها، والتي من شأنها إضافة مزيد من الخصوصية على مجتمع السكان بالجزيرة، بدءاً من حديقة الألعاب المائية المستوحى تصميمها من صناعة الغاز والنقط.

ونبعت فكرة تأسيس وإقامة الجزيرة من وجود المدينة المائية ذاتها والتي تعتبر المحفز الرئيسي لإقامة جزيرة قطيفان الشمالية، وتعمل شركة قطيفان للمشاريع على أن تحتوي الجزيرة على مدن وبنية تحتية مستدامة وذكية، الأمر الذي يصب في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 وإثراء التنوع الاقتصادي والعقاري في دولة قطر.

كما تضم جزيرة قطيفان الشمالية حديقة مركزية على امتداد مساحة الجزيرة يحيطها مناطق للتسوق والخدمات، وعقارات متنوعة ما بين شقق وفلل شاطئية، بالإضافة إلى مسجد ومدرسة ومركز صحي شامل. ويعتبر الموقع الجغرافي الاستراتيجي المميز لجزيرة قطيفان بالقرب من لوسيل من المميزات التي تتمتع بها

السياحية بناء على مبادرة كتارا للضيافة وخطواتنا معهم تتسم بالإيجابية، ومن المقرر افتتاح مشروع منطقة الشاطئ مطلع العام المقبل، وستضم منطقة الشاطئ مبنى يعرف بنادي الشاطئ يقدم خدمات وأنشطة متعددة يومية لزوار وسكان الجزيرة.

* ما الذي تتميز به جزيرة قطيفان الشمالية عن غيرها من المشاريع العقارية؟

- تعتبر جزيرة قطيفان الشمالية أول جزيرة ترفيهية سياحية في قطر، وتتميز بحديقة ألعاب مائية هي الأكثر حداثة في المنطقة، وفنادق فخمة وأماكن إقامة رائعة، ومرافق عالمية تجعل منها مجتمعاً حديثاً منافساً للمقاييس العالمية، إضافة إلى تصميم فريد مستوحى من الثقافة الغنية وطبيعة المنطقة. وتعد الجزيرة مشروعاً مختلفاً وفريداً من نوعه نظراً للمشاريع المقامة



الجزيرة مع الجسرين المعلقين اللذين يربطان الجزيرة بمدينة لوسيل، فضلا عن أنها تتيح الوصول إلى العاصمة القطرية خلال دقائق قليلة، علاوة على تميز الجزيرة بأنها توفر التملك الحر لغير القطريين للعقارات السكنية الفاخرة، التي تضيف أرقى لمسات الرفاهية للحياة على الواجهة البحرية، بالإضافة إلى المرافق المتنوعة التي تتصف بأنها مقامه وفق أحدث وأفضل المقاييس والمعايير العالمية الرائدة التي ستجعل من جزيرة قطيفان الشمالية الوجهة المفضلة للزوار من قطر والعالم أجمع، لتشكل الجزيرة إضافة نوعية وقيمة للقطاع العقاري في دولة قطر.

*** إلى جانب الاهتمام بوجود الطبيعة الخلابة في الجزيرة، ما أبرز الخدمات الأخرى التي تتواجد في الجزيرة؟**

نظراً للاهتمام بالحدائق والطبيعة التي تعتبر متنفساً جميلاً للعائلات، فإن المشروع يضم الحديقة المركزية وهي عبارة عن قناة بحرية ممتدة بشكل طولي وسط الجزيرة، وذلك للاستفادة من الأنشطة الترفيهية البحرية مثل صيد الأسماك وركوب القوارب وغيرها من الفعاليات المرتبطة بالثقافة والحضارة القطرية، وهناك أيضاً نقاط للخدمات موزعة على أطراف القناة للاهتمام بالزوار وساكني الجزيرة. وتأتي على رأس الخدمات محلات للتسوق، أكشاك للمأكولات الخفيفة، وأماكن لتأدية الصلاة، ومقاعد من أجل الجلوس والاستمتاع بالمناظر والأجواء الرائعة، وغرف مكيفة للقيام بالاجتماعات وغرف ألعاب

مع افتتاح المنطقة الحرة للاستثمار، الأمر الذي يؤكد أن هذه التشريعات ستنجح في زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من الخارج، الأمر الذي سينهض ويطور الاقتصاد الوطني، ويمثل قانون تنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها محركاً رئيسياً لانتعاش السوق العقاري. وبموجب أحكام القانون، يجوز لغير القطريين تملك العقارات والانتفاع بها في المناطق ووفقاً للشروط والضوابط والمزايا التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس الوزراء، وذلك بناء على اقتراح لجنة تنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها، مما يرفع من معدلات السيولة والاستثمارات الأجنبية إلى السوق المحلي، كما تم تعديل بعض أحكام القانون رقم 34 لسنة 2005 بشأن المناطق الحرة الاستثمارية الذي أصدره حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى (حفظه الله)، مما سيشكل رافداً أساسياً لتعزيز القدرة الاقتصادية للدولة، وجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإيجاد بيئة استثمارية متطورة ومحفزة للأنشطة الاقتصادية. بالإضافة إلى طرح قانون إصدار مشروع قانون بتنظيم التطوير العقاري، ويأتي إعداد مشروع القانون ليحل محل القانون رقم (6) لسنة 2014 الخاص بتنظيم التطوير العقاري، ليوكب التطورات الحديثة، ويحقق تنشيط السوق العقاري، الذي يحقق مرونة أكبر في الإجراءات أمام المطورين العقاريين، ويعمل على أن يطلق إبداعهم في المجال العقاري، ويحفزهم على مواصلة تقليص الوقت المحدد للمشروع، مما يحقق انتعاشاً للسوق المحلي بصورة أكبر، علاوة على إقرار قانون تنظيم الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي، الذي يجيز لغير القطريين الاستثمار في جميع القطاعات بما فيها البنوك وشركات التأمين، كما يتيح للمستثمر الأجنبي التملك بنسبة 100% في غالبية قطاعات الاقتصاد بعدما كانت هذه النسبة لا تزيد عن 49%، مما سيعمل على زيادة استقطاب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى السوق المحلي، في ظل

للأطفال ومجالس، إضافة لمنطقة الشاطئ التي تضم مبنى للأنشطة الترفيهية لزوار الجزيرة بالإضافة إلى سكانها، ومن خدماته مطعم، ومساح، وناد صحي، وناد رياضي، ومنطقة مخصصة للأطفال، بالإضافة إلى ممر للشاطئ للاستمتاع بالسباحة تحت الشمس الدافئة، وفي المبنى أيضاً المكاتب الخاصة لشركة قطيفان للمشاريع، ومركز للتسويق والمبيعات التابع للجزيرة.

* ما مستوى الإقبال من جانب المستثمرين وهل هناك عروض خاصة لهم؟

- نظراً لوقوع جزيرة قطيفان الشمالية كجزء من مدينة لوسيل التي تعتبر من ضمن مدن التملك الحر الخاضعة لقرار مجلس الوزراء الذي يتيح التملك لغير القطريين فإن ذلك يضيف ميزة نوعية للجزيرة ويعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، ونتوقع إقبال عدد كبير من الأجانب خصوصاً بعد طرح المشروع في سيتي سكيب 2019 بأسعار تنافسية، خاصة أن الجزيرة تعد جوهرة مدينة لوسيل في ظل تمتعها بإطلالة بحرية ساحرة، وتضم أكثر المناطق السكنية فخامة ورقياً في مشروع مدينة لوسيل، كما تتميز بحديقة الألعاب المائية الأكثر حداثة في المنطقة، وفنادق فخمة، وأماكن إقامة رائعة، ومرافق عالمية تجعل منها مجتمعاً حديثاً يتسم بالمنافسة العالمية، إضافة إلى تصميم فريد مستوحى من الثقافة الغنية وطبيعة المنطقة، كما يمثل محور الواجهة البحرية المزدهر طريقة حياة جديدة ومثيرة، بالإضافة إلى رمز الرؤية والتطلع للتطور من أجل الوصول إلى موقع بارز معترف به دولياً، وواجهة قطر المستقبلية.

* شهدت قطر تطوراً متسارعاً في التشريعات الاقتصادية، كيف ترى تأثير تطوير التشريعات الاقتصادية على تعزيز سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ومناخ الاستثمار؟

- حزمة التشريعات والقوانين التي أصدرتها الدولة عملت على تهيئة الأرضية التشريعية المحفزة على الاستثمار، بالتوازي





17 مذكرة تفاهم مع مشغلي الرحلات السياحية وافتتاح نادي الشاطئ قريبا



توفير العديد من المحفزات الإيجابية لهم لبدء الاستثمار من سهولة مميزة في إجراءات تسجيل الشركات الجديدة.

*** كيف تقيم فرص نمو الشركات العقارية في السوق القطري؟**

- هناك فرص نمو واعدة بالسوق العقاري المحلي خاصة مع التطوير المتسارع للتشريعات الاقتصادية ، ومن المتوقع أن يزداد نشاط السوق العقاري المحلي في الفترة القادمة من حيث التطوير والمبيعات والاستثمارات.

*** ما تقييمكم لدور القطاع الخاص بالقطاع العقاري وقطاع الضيافة والسياحة وكيفية العمل على زيادة استثماراته؟**

- التعاون مع القطاع الخاص في التطوير العقاري من شأنه العمل على النهوض بقطاعات الدولة المختلفة، لعل أهمها السياحة والضيافة، وذلك في إطار التحضيرات لاستضافة كأس العالم 2022، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد القطري، ويخدم رؤية قطر الوطنية 2030.

*** هل لدى الشركة دراسات للتوسع في أسواق أخرى خارجية؟ أم أن هناك تركيزا على السوق المحلي؟**

- حاليا، كل التركيز منصب على السوق المحلي والوصول لمكانة ومركز مميز في التطوير العقاري حتى موعد استضافة مونديال كأس العالم 2022، ومن ثم سيتم إعادة النظر في الانتشار الإقليمي والعالمي، ولكننا الآن بصد إنشاء مشروع منافس على الصعيدين المحلي والإقليمي ليصبح وجهة سياحية عالمية.

يحقق انتعاشا في جميع مؤشرات

بالأرقام.. توقعات الاقتصاد القطري في 2020



**3.1% معدل النمو وقفزة بـ 5.1%
للقطاع غير النفطي**

**قطاع البناء والتشييد على
أعتاب قفزة هائلة بنسبة 12.8%**

كتب - محمد الأندلسي

توقع جهاز التخطيط والإحصاء تسارع زخم النمو الاقتصادي في قطر خلال عام 2020، بحسب تقرير الآفاق الاقتصادية، ليصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة، خلال العام 2020 إلى نحو 3.1 في المائة على أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني (الناتج المحلي لقطاع الطاقة) بنسبة 0.8 في المائة، فيما سيحقق الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني (القطاع غير النفطي) نموًا بواقع 5.1 في المائة، فيما تشير التقديرات إلى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.4 في المائة في 2020.



بنسبة نمو 1.2 في المائة، ، فيما سيساهم قطاع البناء والتشييد في إجمالي النمو الحقيقي بواقع 1.75 نقطة مئوية، وقطاع الخدمات بواقع 0.96 نقطة مئوية، وقطاع التعدين والصناعات الاستخراجية بواقع 0.39 نقطة مئوية، وقطاع الصناعات التحويلية بواقع 0.27 نقطة مئوية، ووفقا لجهاز التخطيط فإنه "لا غرابة في ان يكون قطاع البناء والتشييد هو قاطرة النمو الاقتصادي في الدولة، خاصة ان هذا القطاع يستوعب أكثر من 41 في المائة من إجمالي القوى العاملة، وهذا على الرغم من ان توقعات هذا النمو استندت على افتراضات متحفظة نسبيا". وترجع التوقعات المعتدلة للنمو في قطاع البناء والتشييد إلى افتراض تركز أنشطة البناء والتشييد للمشاريع العملاقة في استكمال

ويرجع هذا النمو المتصاعد إلى مجموعة من العوامل أبرزها: الزيادة التدريجية في إنتاج القطاع الهيدروكربوني (الطاقة) ، وزيادة إنتاج الغاز بعد دخول حقل برزان لإنتاج الغاز وهي الخطوة المتوقعة حدوثها في 2020 ، وزيادة الطاقة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية (غير الهيدروكربونية) بمتوسط نمو سنوي حوالي 5.2 في المائة خلال فترة التوقع "2020 - 2018". وتشير توقعات 2020 إلى أنه من المرجح نمو القطاعات غير النفطية في قطر خلال العام 2020 ، حيث تُؤشر التقديرات إلى نمو قطاع البناء والتشييد بنسبة 12.8 في المائة في العام المقبل، وإلى تحقيق قطاع الخدمات نموا بنسبة 2.8 في المائة، يليه الصناعات التحويلية بنسبة نمو تقدر بنحو 2.7 في المائة، ثم قطاع المرافق

تقديرات الإيرادات والإنفاق

تشير التقديرات إلى بلوغ نسبة إيرادات الدولة 32.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، بينما ستسجل نسبة الإيرادات الهيدروكربونية (إيرادات قطاع الطاقة) بحسب تصنيف وزارة المالية حصة تبلغ 16.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يتوقع أن تصل إيرادات النفط الخام المباشرة مستوى 9.7 في المائة من الناتج، وإيرادات الغاز الطبيعي المباشرة مستوى 6.7 في المائة من الناتج، فيما ستصل نسبة الإيرادات غير النفطية إلى مستوى 16.4 في المائة من الناتج، بينما ستصل نسبة الإيراد الضريبي إلى مستوى 4.2 في المائة من الناتج، والإيرادات الأخرى مستوى 3.4 في المائة من الناتج، فيما يتوقع أن تصل نسبة دخل أسهم قطر للبترول مستوى 8.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي المقابل يتوقع التقرير أن تصل نسبة إجمالي الإنفاق 26.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، خلال العام المقبل، بينما سيصل الإنفاق الجاري إلى مستوى 15.2 في المائة فيما ستصل نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى مستوى 11.4 في المائة. ووفق التقديرات فإن إجمالي حجم الاستثمار الحكومي والخاص في العام 2020 سيبلغ 37.4 مليار ريال، حيث يتوقع أن يصل الاستثمار الثابت الحكومي إلى مستوى 11.4 مليار ريال، كما يتوقع أن يصل الاستثمار الثابت الخاص إلى مستوى 26 مليار ريال، فيما يتوقع أن يصل حجم الاستثمار الثابت في قطاع الطاقة إلى مستوى 5.3 مليار ريال، بينما يتوقع أن يبلغ مستوى الاستثمار الثابت في القطاع غير النفطي إلى نحو 54.2 مليار ريال خلال العام 2020.

الاستثمارات القائمة وليس إطلاق مشاريع جديدة فقط، بالتوازي مع استمرار زيادة الحركة العمرانية المصاحبة لمجمل الأنشطة الاقتصادية في النقل، النفط والغاز، والسياحة، والتعليم، والبنية التحتية بل ومواصلة استكمال وإنشاء المنازل السكنية المتوقع ديمومة نموها نظرا لعوامل ارتفاع معدل دخل الفرد في قطر وإمكانية الحصول على التسهيلات الائتمانية للأنشطة العقارية.

قطاع الخدمات

وبحسب التقديرات فإن قطاع الخدمات سيصبح ثاني أكبر مساهم في النمو الاقتصادي لكونه يشكل في المتوسط 33 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وحوالي 48 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الاسمي حيث يتوقع أن يساهم بحوالي 0.96 نقطة مئوية من إجمالي النمو الحقيقي. ويلعب قطاع الخدمات دوراً بارزاً وحيوياً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعمراني من خلال دوره في تمويل الأنشطة الاقتصادية وربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك ونقل الأفراد والمواد الخام والبضائع، فضلاً عن دوره في تقديم الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة مما يجعل نموه مرتبطاً بذاته وبغيره من الأنشطة. ولهذا يتوقع أن تشهد مجمل أنشطة الخدمات العامة متوسطات نمو مرتفعة لتعكس التطورات التي ستحدث في القطاعات، كما استفادت القطاعات الخدمية المختلفة بصورة كبيرة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تداعيات الحصار المفروض على الدولة منذ الخامس من يونيو 2017.

111.4 مليار دولار حجم صادرات السلع والخدمات

يتوقع جهاز التخطيط والاحصاء وصول صادرات السلع والخدمات الى مستوى 111.4 مليار دولار ، خلال العام 2020، فيما ستصل الصادرات الهيدروكربونية (صادرات قطاع الطاقة) إلى مستوى 75.6 مليار دولار ، على أن تصل صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي الى مستوى 53.1 في المائة، بينما ستصل واردات السلع والخدمات خلال العام المقبل إلى 76.2 مليار دولار امريكي، وستصل واردات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي الى مستوى 36.3 في المائة، فيما يتوقع ان يصل إجمالي الاحتياطي الخارجي إلى مستوى 30.3 مليار دولار امريكي خلال العام المقبل، كما يتوقع ان يصل سعر النفط الخام إلى مستوى 67.4 دولار لكل برميل نפט .

الصناعات التحويلية

وبحسب جهاز التخطيط فقد واصل قطاع الصناعة التحويلية نموه السنوي الحقيقي بحوالي 2.5 في المائة في عام 2018 ، و 2.6 في المائة في عام 2019 ، ومن المرجح نموه بواقع 2.7 في المائة في عام 2020 مقارنة بالنمو المتواضع الذي تم تحقيقه في عامي 2016 و 2017 بحوالي 1 في المائة و 0.4 في المائة على التوالي، الأمر الذي يؤشر إلى أن هذا القطاع سيمثل المصدر الثالث للنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مع التأكيد على أن النمو في هذا القطاع يرتبط وبصورة مباشرة وطردية مع التطور والنمو في قطاع التعدين واستخراج المعادن وكلاهما يتأثران بمستوى الأسعار العالمية للنفط والغاز كون 70 في المائة من أنشطة قطاع الصناعة التحويلية هي متعلقة بالمنتجات النفطية (تكرير نפט، منتجات بتروكيماويات وأسمدة وغيرها) ولهذا يتوقع أن يساهم القطاع بحوالي 0.26 نقطة مئوية من متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي والبالغ 2.8 في المائة خلال فترة التوقع.



متوسط أسعار الغاز الطبيعي

تعد أسعار الغاز الطبيعي المسال أكثر أهمية من أسعار النفط الخام بالنسبة لدولة قطر نظراً لما تمثله من أهمية نسبية عالية إلى إجمالي الصادرات النفطية، وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن متوسط أسعار الغاز الطبيعي المسال حتى 2020 ستتراوح ما بين 6.5 دولار و 6.67 دولار للمليون وحدة حرارية في السوق الأوروبية، وما بين 3 دولارات و 3.2 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، وما بين 8.8 دولارات و 9.1 دولار في السوق الآسيوية، وبنسبة نمو متوقعة تصل إلى مستوى 1.8 في المائة في عام 2020.

أسعار النفط

ويتوقع التقرير ان يصل سعر التعادل أو سعر التوازن لبرميل النفط القطري (سعر التعادل هو متوسط سعر برميل النفط، الذي يحقق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في الموازنة) خلال عام 2020 بالنسبة للموازنة إلى مستوى 44.6 دولار، فيما سيصل سعر التعادل

فوائض مالية

وتشير التوقعات الأولية لوزارة المالية إلى تحقيق فوائض مالية خلال العام 2020 بنحو 5.9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي على افتراض استمرار بقاء أسعار النفط عند مستوياتها المرتفعة. كما يتوقع أن يحقق الحساب الجاري فائضاً سنوياً يصل في المتوسط خلال 2020 إلى 8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نظراً لتوقع ارتفاع متوسط سعر النفط في السوق العالمية خلال 2020 ليصل إلى حوالي 68.5 دولار أمريكي للبرميل مع توقع زيادة كميات الإنتاج من النفط الخام بعد رفع سقف الإنتاج من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، وهذا على افتراض أن الطلب على الواردات سيستقر عند 35.8 في المائة ويرجع ذلك إلى انخفاض الاحتياجات من التجهيزات الرأسمالية ومواد البناء للمشاريع الاستثمارية القائمة وانخفاض الاستيراد من المواد الغذائية نظراً لتوسع الإنتاج المحلي، ومن ناحية أخرى تشير التوقعات إلى إمكانية زيادة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2020 لمواجهة الاحتياجات اللازمة لإستضافة بطولة كأس العالم 2022.





مع جوف،
صحتك ما
عليها خوف

Mob :+97470399993 - Tel :+97444788926 - Fax :+97444934857

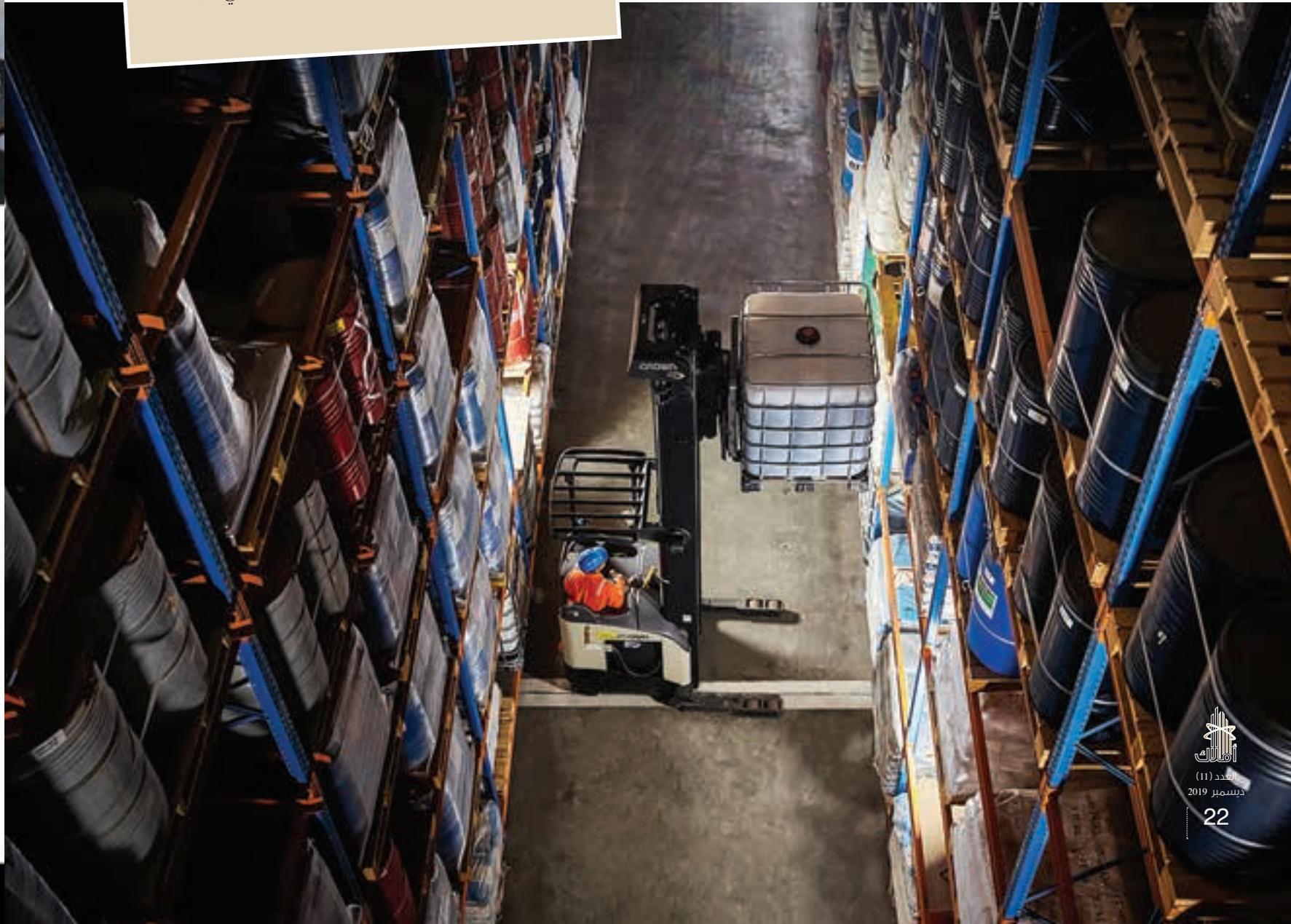
info@gulfwaterplant.com - www.gulfwaterplant.com

هذه رؤية المؤسسات العالمية للاقتصاد

توقعت العديد من مؤسسات الأبحاث والمصارف الإقليمية والدولية للاقتصاد القطري ان يحقق نموا خلال العام 2020، حيث توقع بنك بي ان بي باريا الفرنسي ان ينمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2 في المائة، فيما يتوقع ان يكون معدل التضخم 2.7 في المائة، كما توقعت مؤسسة سيتي جروب الأميركية نموا بنسبة 2.5 في المائة للناتج المحلي الحقيقي، اما وحدة «ايكونوميست إنتلجنس» التابعة لـ«الايكونوميست» فقد توقعت نموا بنسبة 2.3 في المائة مع معدل تضخم 1.7 في المائة، فيما توقعت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية ان يحقق الناتج المحلي الاجمالي نموا بنسبة 2.5 في المائة، فيما سيكون معدل التضخم عند مستوى 1.8 في المائة، و توقعت مؤسسة اي اتش اس ماركت نموا اقتصاديا بنسبة 2.4 في المائة، كما توقع صندوق النقد الدولي ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بواقع 1.9 في المائة ، فيما سيكون معدل التضخم 2.6 في المائة، ، ورجح بنك ستاندرد تشارترد ان ينمو الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 1.5 في المائة خلال العام المقبل، وان يصل معدل نمو التضخم الى مستوى 3.5 في المائة.

بالنسبة للحساب الجاري إلى مستوى 31.9 دولار، وذلك بالنسبة لتوقعات خط الاساس في التقرير البالغ 67.4 دولار، حيث يمكن النظر إلى سعر النفط التعادلي كمقياس من منظارين الموازنة العامة للدولة والحساب الجاري لميزان المدفوعات. فمن منظار الموازنة العامة، وعند مستويات معينة من الناتج الهيدروكربوني والإنفاق الحكومي والإيرادات المالية غير الهيدروكربونية، فإنه هو السعر الذي يحقق إيرادات هيدروكربونية تضاهي العجز في القطاعات غير الهيدروكربونية، اما من منظار ميزان المدفوعات،

فهو السعر اللازم لتغطية تكاليف الاستيراد والعجز في تدفقات الدخل والتحويلات في الحساب الجاري عند مستوى معين من إيرادات الصادرات غير النفط أو الغاز، كما يتم الاخذ في الحسبان باقة واسعة من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط من خلالها على الإيرادات المالية، ومنها أثر أسعار النفط على دخل الاستثمار، وضريبة دخل شركات الهيدروكربون، ويأخذ بعين الاعتبار التأخيرات في تحويل تلك الإيرادات إلى موازنة الحكومة. وبما أن مدة التأخير قد تكون كبيرة، لا يعتمد رصيد الميزان المالي على أسعار النفط الحالية فحسب، بل وأيضاً على السعر في السنة التقييمية السابقة إلى حد ما. وتستند حسابات سعر تعادل الحساب الجاري إلى عوامل تقود الطلب على المستوردات وأسعارها، وإلى التحويلات المالية، وإلى الصادرات الأخرى غير النفط والغاز.





هدفنا الأول إرضاء العميل
العمل على إيجاد حلول جيدة

SHADOWS
INTERIOR DESIGN

Barwa commercial street sayer building
block 08 second floor 202

Tel.: +974 4006 1541 +974 5540 7005
P.O. Box 55505 Doha, Qatar

Email : info@shadowsdesigns.com
Web : www.shadowsdesigns.com

 Shadows_interiors  Shadows interiors



بالتزامن مع تخفيف شروط الإدراج

البورصة في 2020.. «فوق.. إصعدي»

كتب - محمد حمدان

نمو الاقتصاد القطري وتوقعات استمرار أسعار النفط عند مستويات فوق 65 دولارا للبرميل في 2020 إلى جانب بدء العد التنازلي لمونديال 2022 وزيادة وتيرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة. وقال المحلل المالي فواز الهاجري، إن توقعات العام 2020 للبورصة القطرية تبدو إيجابية ارتكازاً إلى محفزات نمو إيجابية متنوعة :

توقع خبراء ومراقبون لأسواق المال أن يشهد العام 2020 زيادة في شهية المستثمرين تجاه البورصة استناداً إلى حزمة من المحفزات وهي : تسهيل شروط الإدراج وهي الخطوة المزمع ان تقرها هيئة قطر للأسواق المالية في 2020، وإدراج أسهم "بلدنا" إلى جانب تسارع وتيرة



عبد الحكيم: المستثمرون سيحولون بوصلتهم من العقار للأسهم

استمرار زخم نمو الاقتصاد القطري وتسارع وتيرة رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الأسهم القطرية والتطوير المستمر في بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار.

وأضاف أن هناك محفزا كبيرا للبورصة في 2020 يتمثل في تسهيل شروط الإدراج حيث كانت صعوبة استيفاء شروط الإدراج تقف عقبة أمام اقبال الشركات العائلية على التحول إلى شركات مساهمة والإدراج في البورصة غير ان هذا المشهد يشارف على الانتهاء في أعقاب طرح مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية «نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في السوق الرئيسية» للتشاور مع كافة الجهات المعنية في السوق القطري تمهيدا لتخفيض متطلبات الإدراج وتشجيع الشركات بمختلف القطاعات على أخذ زمام المبادرة والتقدم خطوة إلى الأمام نحو الإدراج في السوق الرئيسية، ومن أهم ما يتوقع أن يتضمنه نظام الطرح والإدراج، تخفيض الحد الأدنى لرأسمال الشركات التي تدرج في السوق الرئيسية، وتخفيض الحد



فواز الهاجري: محفزات نمو إيجابية للأسهم القطرية

بتطوير تشريعاتها الاقتصادية لتصبح أكثر جاذبية ومرونة من الناحية الاستثمارية، حيث أقرت قوانين مرنة مثل قانون تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي والذي فتح استثمار رؤوس الأموال الأجنبية بنسبة 100% في جميع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، متوقعا أن ينعكس ذلك على التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى البورصة القطرية خاصة وأن البورصة كقناة استثمارية مرنة وتوفر سهولة في التسجيل والتخارج. وأشار إلى أن المؤشر العام للبورصة خلال الربع الثالث من العام الجاري اتسم بالاستقرار مع الميل نحو الارتفاع، وقد وصل لمستويات فوق 10 آلاف نقطة وأحيانا يتأرجح بين مستويي 10300 و10500 نقطة، وفي المقابل فإن البورصة تشهد باستمرار ارتفاعا في وتيرة المستثمرين الجدد. ووفق أحدث بيانات شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية فقد ارتفع عدد المساهمين (المستثمرين) المعرفين على النظام إلى مستوى 990.51 ألف مساهم خلال شهر نوفمبر الماضي فيما بلغ عدد المساهمين من الأفراد القطريين خلال شهر نوفمبر الماضي 227 ألفا و887 فردا مساهما، في حين بلغ عدد المساهمين

الأدنى لنسبة الأوراق المالية المطلوب طرحها للاكتتاب العام فضلا عن إطار عمل واضح لشركات إدارة الصناديق المحلية والعالمية للإدراج في بورصة قطر والتشجيع على تطوير إدارة الأصول في دولة قطر. وأوضح الهاجري، أن تخفيف شروط الإدراج سيدفع الشركات للإدراج والادراجات هي وقود البورصة وذات أهمية كبرى للمساهمين والمستثمرين وفي المقابل فإن إدراج شركة بلدنا في البورصة اعتبارا من 11 ديسمبر 2019 يمثل إضافة كبرى للسوق وللاستثمارات الواردة. ولفت إلى أن هناك حزمة من التدابير التي اتخذتها البورصة لتعزيز جاذبيتها الاستثمارية خلال السنوات الماضية تمثلت في رفع نسبة التملك في معظم الشركات من 25% إلى 49%، وتجزئة أسهم كافة الشركات المدرجة البالغة (46) شركة ووحدات الصندوقين الاستثماريين المدرجين للتداول في بورصة قطر، بنجاح في شهري يونيو ويوليو الماضي، علاوة على ترسيخ مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية ودعم وتعزيز حقوق الأقلية في أسواق رأس المال في الدولة واعتماد أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن، فضلا عن تطوير علاقات المستثمرين وزيادة معايير الشفافية والإفصاح للشركات المدرجة. وتوقع أن يشهد العام المقبل أداء أفضل للبورصة، لافتا إلى أن أرباح الشركات خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2019 من العام الجاري بلغت 29.5 مليار ريال، فيما تشير تقديرات البنك الدولي إلى نمو الاقتصاد القطري بواقع 3% في 2020 وهو ما يعزز التفاؤل بالأداء.

تعزيز الجاذبية

وبدوره قال المستثمر حمد صمعان الهاجري، إن توقعات 2020 يمكن النظر إليها بناءً على الأوضاع الراهنة التي تشير إلى انفتاح الاقتصاد القطري وقوته ومثابته، مشيراً إلى أن دولة قطر قامت

حمد الهاجري: الإدراجات الجديدة وقود البورصة

من المؤسسات القطرية في نوفمبر ألفا و346 مؤسسة، أما عدد المساهمين من الأفراد غير القطريين فقد بلغ 155 ألفا و603 مساهمين، ومن المؤسسات غير القطرية ألفا و30 مؤسسة وبلغ عدد المساهمين الذين يمتلكون أسهما على النظام بشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في شهر نوفمبر الماضي 385 ألفا و866 مساهما، في حين بلغ عدد المساهمين الذين لديهم حساب بنكي 55 ألفا و398 مساهما.

مشهد متغير

وفي ذات السياق قال المحلل المالي أحمد عبدالحكيم، إن العام الجاري شهد ترقيا حذرا من المستثمرين نظراً للعديد من المؤثرات الخارجية مثل: الحرب التجارية العالمية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتأثير تخفيض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة 3 مرات خلال 2019 وغيرها من العوامل التي اكتنفت الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، مشيراً إلى أنه وبالنظر إلى أن الاقتصاد القطري منفتح عالمياً على الاقتصادات العالمية كنوع من أنواع التحرر الاقتصادي فمن الطبيعي أن يستجيب ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية العالمية سلباً أو إيجاباً حاله كحال بقية الاقتصادات الأخرى. وأوضح أن العوامل الاقتصادية الخارجية وتداعياتها خلقت حالة من عدم اليقين بين المستثمرين في 2019 ، متوقعاً أن يبدأ المستثمرين بالتوجه لأسواق المال خلال العام المقبل 2020 و لافتاً إلى أن بعض المستثمرين كانوا يفضلون الاستثمار والاستحواذ العقاري كخيار للاستثمار وكمخزن للقيمة وكاستثمار آمن بمخاطر محدودة خلال الفترة التي تلت الحصار بدولة قطر، غير أن المشهد تغير فمن المرجح أن يبحث المستثمرون عن فرص وقنوات استثمارية أخرى بديلة وسيكون من ضمن البدائل الأولية للمستثمر البورصة وسيخلق ذلك نوعاً من السيولة، مما يعزز توقعات انتعاش الأسهم القطرية في 2020. وأضاف، أن أداء الشركات المدرجة جيد بالنظر إلى النتائج خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، كما أن الحكومة تواصل مسيرة النهضة بالبلاد وضح السيولة في المشاريع المختلفة بالدولة وفي جميع القطاعات، لافتاً إلى أن مشروعات موندريال قطر 2022 خلقت فرصاً واسعة للشركات، ومن ضمنها الشركات المدرجة في البورصة وهو ما يخلق نوعاً من الربحية التي تنعكس على العائد على السهم، وبما أن المستثمرين يفضلون الأسهم ذات العوائد الجيدة فإن هذا يرجح تزايد الاستثمار في البورصة. وتابع قائلاً «لكل هذه المعطيات أتوقع أن يكون العام المقبل 2020 إيجابياً على البورصة القطرية من حيث كونها قناة استثمارية تتمتع بالجاذبية ومن المرجح تزايد الأقبال عليها ، كما أن توقعات تحسن أسعار النفط عالمياً ستزيد جاذبية البورصة نظراً لارتباط البورصة القطرية بحركة أسعار النفط، خاصة الشركات المرتبطة بالنفط ومشتقاته، مما ينعكس على أسعار الأسهم ، متوقعاً أن ترتفع الأسعار بالتدريج وليس دفعة واحدة كما يعتقد البعض».

تضم البورصة والعقار والصناعة والسياحة والأغذية

5 قطاعات تخطف أنظار المستثمرين القطريين

كتب - محمد الاندلسي

يقترب العام الجديد 2020 وسط تفاؤل كبير في السوق القطري بما يحمله من محفزات إيجابية للاستثمار، فيما رصد مراقبون 5 قطاعات استثمارية ستكون الأكثر جاذبية للمستثمرين القطريين في 2020 وتتمثل القطاعات الخمسة في البورصة والعقار والصناعة والسياحة والأغذية.. وتتراوح عوائد هذه القطاعات بين 7 في المائة وتصل حتى 25 في المائة سنويا.



وقال رجل الأعمال، أحمد الخلف، ان عوائد الاستثمار في قطاع الأغذية تصل إلى 15 في المائة سنويا لافتا إلى ارتفاع شهية المستثمرين القطريين تجاه الاستثمار بالقطاع في أعقاب الحصار نتيجة تزايد مسؤوليتهم الوطنية تجاه المساهمة بتحقيق الأمن الغذائي مشيرا إلى أن قطاع الأغذية سيتصدر قائمة اهتمامات المستثمرين القطريين في 2020 نظرا لأنه يوفر عوائد جيدة كما ان الدولة توفر أرضية داعمة للمشاريع الغذائية في إطار حرصها على تحقيق الاكتفاء الذاتي، مع تعزيز تواجد المنتجات الوطنية في السوق المحلي وللتنافس خارجيا مستقبلا، بالإضافة الى ان هذا القطاع يضم فرصا استثمارية مغرية وواعدة.

وأكد الخلف أهمية تنوع المحفظة الاستثمارية للمستثمرين، للتحوط من الانكشاف على مخاطر تقلبات السوق ، لاسيما وان هذا التنوع الاستثماري يصب في مصلحة تحقيق التنوع الاقتصادي الذي تنشده دولة قطر في رؤيتها الوطنية قطر 2030، مما يساهم في تسريع تنفيذها على ارض الواقع بشكل علمي ودقيق، مشيرا الى وجود فرص استثمارية في قطاع السياحة والفنادق لا يقل عوائدها عن 10 في المائة سنويا ، بالإضافة الى الصناعات والمشاريع المكملة والمساندة لقطاع البتروكيماويات والتي تدر عوائد مجدية للمستثمر. وأفاد الخلف بأن جميع المؤشرات تؤكد على قوة ومتانة الاقتصاد الوطني، وارتفاع الثقة الاستثمارية في السوق القطري، خاصة مع بلوغ حجم المشاريع الجارية والأخرى المخطط لها والمتوقع تنفيذها خلال السنوات المقبلة مستوى يبلغ نحو 85 مليار دولار «309.49» مليار ريال، مما يمنح القطاع الخاص فرصا هائلة يمكن اقتناصها وتحقيق أرباح استثمارية جيدة، في ظل تزايد الإنفاق الحكومي الرأسمالي السخي على مشاريع البنية التحتية ومشاريع موندريال 2022.



* أحمد الخلف

الخلف: 15% متوسط عوائد الاستثمار في قطاع الأغذية

القطاع الصناعي



* عبد العزيز العمادي

العمادي : الاستثمار الصناعي نجم يتألق في 2020

علاوة على توقعات تحقيق فوائض مالية في الموازنة المقبلة لتكون كذلك هي الاعلى اقليميا، حيث تشير التوقعات الى تحقيق فوائض مالية تصل الى 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر خلال العام 2020 ."

ونوه العمادي بأن التطور التشريعي والقانوني في بيئة العمل المحلية يصب في تعزيز استقطاب الاستثمارات في جميع القطاعات، لاسيما مع طرح عدة تشريعات أقرتها الدولة مثل قانون تملك الاجانب للعقارات وإقرار قانون تنظيم الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي، والذي يجيز لغير القطريين الاستثمار في جميع القطاعات بما فيها البنوك وشركات التأمين، كما يتيح للمستثمر الأجنبي التملك بنسبة 100 في المائة في غالبية قطاعات الاقتصاد بعدما كانت هذه النسبة لا تزيد على 49 في المائة ، وهذه الخطوات من شأنها تعظيم الاستثمارات الاجنبية في السوق المحلي وفتح آفاق وخيارات استثمارية واسعة امامهم في مختلف القنوات الاستثمارية، على الرغم من استمرار الحصار الجائر المفروض على قطر منذ الخامس من يونيو 2017، والذي عمل على خلق فرص استثمارية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية.

البورصة القطرية

من جهته قال المحلل المالي مبارك التميمي، ان البورصة القطرية مازالت تحافظ على موقعها في قلب خريطة أكثر القطاعات جذبا للمستثمرين في قطر، خاصة مع قوة الشركات المدرجة في البورصة القطرية وتحقيقها لأعلى العوائد والتوزيعات السخية الاعلى في

من جانبه، قال نائب رئيس غرفة قطر سابقا، عبد العزيز العمادي، ان الاستثمار في قطاع الصناعة يتمتع بالجاذبية الاستثمارية ومن المتوقع ان يصبح القطاع نجما متألقا في سماء الاقتصاد القطري خلال 2020 ، خاصة مع البنية التحتية المتطورة التي تمتلكها قطر، ووجود مطار حمد الدولي وميناء حمد الأمر الذي يعزز الجاذبية الاستثمارية لقطاع الصناعة بالإضافة إلى الدعم الكبير الذي تقدمه الدولة لرجال الأعمال والمستثمرين بالقطاع مما يعمل على تعزيز التجارة ويعزز جهود تحويلها الى مركز تجاري إقليمي نابض في المنطقة، ويشجع عمليات تصدير واستيراد المنتجات المختلفة بصورة أكثر سهولة عما كان ذي قبل. وأشار العمادي الى ان الاستثمار في القطاعات الاستثمارية المختلفة سيعود بالربحية على صاحب رأس المال، خاصة مع التفاؤل الكبير لدى المستثمرين مع العام المقبل واقتراب استضافة كأس العالم في قطر 2022، علاوة على ما أصدرته دولة قطر من تشريعات وقوانين محفزة على الاستثمار، حتى باتت قطر من افضل الدول التي تستقطب الاستثمارات اليها في مختلف القطاعات، لافتا الى ان عملية اختيار المستثمر لاي القطاعات المختلفة ليضخ استثماراته بها تعود الى وضع وامكانيات المستثمر ذاته في نهاية الامر، لاسيما مع التنوع الثري الذي يمتاز بها السوق المحلي والقنوات الاستثمارية المختلفة التي يمتلئ بها السوق المحلي والتي تمنح رجال الاعمال الخيارات الاستثمارية الاوسع ليضخوا استثماراتهم بها ويحققوا عوائد مميزة ايضا . ولفت الى وجود الكثير من القطاعات والقنوات الاستثمارية التي يمكن الاستثمار بها إلى جانب القطاع الصناعي مثل الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية وقطاعي التعليم والصحة وغيرها من القطاعات التي توفر فرصا استثمارية متميزة بعوائد جيدة ومخاطر محدودة، مشددا على اهمية توطين الصناعات والتكنولوجيا الحديثة لتعزيز القفزات التي يحققها الاقتصاد الوطني. و اضاف العمادي: "قطر دولة تمتلئ بالفرص الاستثمارية لجميع شرائح المستثمرين وفي جميع القطاعات، واعتقد ان العام 2020 سيصبح عام الاستثمارات الأجنبية في ظل التوقعات باستقطاب رؤوس أموال اجنبية هائلة مع بدء تفعيل التشريعات الاقتصادية المرنة وسريانها والتي ستسمح للأجانب بتملك العقارات إلى جانب الصدور المتوقع لقانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، خاصة مع الاداء القوي للاقتصاد القطري، ونسب النمو الاعلى في المنطقة.





* مبارك التميمي

التميمي : عوائد الاستثمار في البورصة تبدأ من 10٪ سنويا

2020، متوقعا ان تستمر التدفقات الاستثمارية للمحافظ الاجنبية الى البورصة القطرية، لاسيما مع التوقعات الايجابية المميزة للاقتصاد القطري خلال العام 2020 ، والتي تؤكّد بما يلا يدع مجالا للشك قدرة البورصة القطرية على استقطاب المزيد من حجم التدفقات الاستثمارية في السوق المحلي في ظل بيئة العمل المحفزة على الاستثمار والأداء الإيجابي لقطاع الأعمال في قطر، مما يحفز النشاط والاستثمار في البورصة القطرية وارتفاع منسوب السيولة بها.

المنطقة التي تمنحها الشركات المدرجة ، كما يمكن من خلال الاستثمار في البورصة تحقيق عوائد تصل إلى 10 في المائة سنويا وقد تتضاعف بنسبة 100 في المائة اذا كان الاستثمار طويل الاجل، ثم ان الاستثمار في الاسهم يتميز بسهولة التسجيل والتخارج وهو الامر الذي يمنح هذه القناة الاستثمارية ميزة تنافسية بالمقارنة مع القطاعات الاخرى. و اشار الى ان الاستثمار في أسهم قطاعي الصناعة والبنوك في البورصة القطرية يعتبر مغريا للمستثمرين لاسيما مع الاسعار المغرية للشراء في الوقت الراهن، والمميزات الاستثمارية التي تمنحها البورصة القطرية في اعقاب حزمة من المحفزات الايجابية التي انعكست بصورة مباشرة على أداء السوق، لاسيما مع عملية التطوير في البورصة التي لا تنتهي حيث تسعى إدارة البورصة بالتعاون مع هيئة قطر للأسواق المالية إلى تطوير السوق وطرح أحدث الأدوات المالية إلى جانب تخفيف شروط الإدراج.

واوضح قائلا: ”ثمة مؤشرات إلى نشاط إدراجات الشركات بالبورصة وذلك في أعقاب الخطوة التي قامت بها هيئة قطر للأسواق المالية من خلال طرح «نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في السوق الرئيسية» للتشاور على كافة الجهات المعنية في السوق القطري“.

ومؤخرا قامت هيئة قطر للأسواق المالية بطرح نظام الإدراج في البورصة للتشاور مع حزمة من الجهات تشمل: بورصة قطر، والشركات المساهمة العامة المدرجة، وشركات الخدمات المالية، والمؤسسات الاستثمارية والمراكز البحثية في الدولة، حيث ينظم إجراءات ومتطلبات الطرح العام وإدراج الأسهم والسندات والصكوك ووحدات صناديق الاستثمار في السوق الرئيسية، وكذلك تنظيم الإفصاح الدوري والفوري ومتطلبات الترويج للأوراق المالية وذلك انطلاقا من دور هيئة قطر للأسواق المالية في تنظيم وتطوير الأسواق المالية، ورغبة منها في تطوير القواعد المنظمة لهذه الأسواق بشكل مستمر بما يساهم في تطويرها ويعزز حماية المستثمرين والمشاركين فيها. ومن المرتقب أن تقر هيئة قطر للأسواق المالية إجراءات تخفف من شروط ومتطلبات الإدراج وذلك لتشجيع الشركات بمختلف القطاعات على أخذ زمام المبادرة والتقدم خطوة إلى الأمام نحو الإدراج في السوق الرئيسية. ومن أهم ما تضمنه نظام الطرح والإدراج الجديد، تخفيض الحد الأدنى لرأسمال الشركات التي تدرج في السوق الرئيسية، وتخفيض الحد الأدنى لنسبة الأوراق المالية المطلوب طرحها للاكتتاب العام.

ونوه التميمي الى اهمية قيام المستثمرين ببناء مراكز مالية في ظل الاسعار المغرية للشراء والتي يتوقع ان تحقق ارتفاعات خلال عام



الاستثمار العقاري

وبدوره، أكد الخبير والمثمن العقاري، خليفة المسلماني، ان الاستثمار في القطاع العقاري يعد دوماً في مقدمة الخيارات الاستثمارية للمستثمرين ، لاسيما وأن الاستثمار في القطاع العقاري القطري يعتبر لدى الكثير من المستثمرين، هو الاستثمار المفضل والملاذ الآمن، علاوة على انه يعتبر من افضل القنوات الاستثمارية التي تستقطب المستثمرين بعد حزمة التشريعات التي عملت على منح ميزة نسبية للاستثمار العقاري مثل قانون تنظيم تملك غير القطريين للعقارات والارتفاع بها، والذي اتاح التملك العقاري بنسبة 100 في المائة في العديد من المناطق المميزة وهو القانون المتوقع تفعيله في 2020 ، بالاضافة الى قانون الإقامة الدائمة وقانون تنظيم التطوير العقاري. وأشار المسلماني الى ان الاستثمار في القطاع العقاري يمنح عوائد سنوية تتراوح ما بين 7 في المائة وتصل إلى 25 في المائة ، حيث يعد الاستثمار في الفنادق والضيافة هو الاعلى في العوائد والتي تتراوح ما بين 15 في المائة وتصل الى 25 في المائة سنويا ، فيما تصل عوائد الايجارات الى نحو 7 في المائة سنويا في الوحدات السكنية والفلل، لافتا الى ان الزخم الاستثماري في القطاع العقاري ينعكس بصورة ايجابية ومباشرة على قطاعات استثمارية اخرى مرتبطة به مثل قطاعات المقاولات والإنشاءات ومواد البناء، علاوة على قطاع الضيافة والقطاع الفندقي. وأكد المسلماني ان القطاع العقاري المحلي سيشهد قفزات خلال العام 2020، خاصة مع اقتراب كأس العالم في قطر 2022، وارتفاع شهية المستثمرين بصورة واضحة، مع تنامي الثقة التي يوليها المستثمر لبيئة الاعمال المستقرة والامنة في السوق المحلي، والتي تمضي بالتوازي مع النهضة التي تشهدها الدولة على جميع المستويات والقطاعات المختلفة، لاسيما مع استمرار العمل على قدم وساق لانتهاج من المشاريع الكبرى في قطر.

المشاريع السياحية

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لسفريات توريست، احمد حسين، ان العام الجديد 2020، سيكون عام الاستثمارات في جميع



* خليفة المسلماني

المسلماني : العوائد السنوية للعقارات تصل إلى 25%





* احمد حسين

حسين: قطاع السياحة الرهان الرابع خلال العام المقبل

القطاعات الاقتصادية في قطر، ويأتي ضمن هذه القطاعات القطاع السياحي والذي سيكون هو الرهان الرابع خلال هذا العام في ظل قدرته على تحقيق عوائد جيدة للمستثمرين تفوق 10 في المائة سنويا ، نتيجة الاهتمام الكبير من جانب الدولة في دعم القطاع السياحي خاصة وان استضافة قطر لكأس العالم 2022 باتت على الابواب.

وأكد حسين ان الاستثمار في القطاع السياحي يمثل اضافة نوعية للاقتصاد القطري ومرشح للنمو العام المقبل، بالتوازي مع الدور الكبير الذي يقوم به المجلس الوطني للسياحة من ترويج لدولة قطر كوجهة سياحية مميزة، بالاضافة الى امتلاء روزنامة الفعاليات السياحية الممتدة طوال العام من فعاليات ومهرجانات متنوعة، تصب في استقطاب الكثير من الزائرين الى دولة قطر، كما ساهم قرار فتح التأشيرات لأكثر من 88 دولة، بشكل كبير في زيادة اعداد السياح الى قطر، مشيرا الى ان قطر بكل أجهزتها المعنية والقطاع الخاص ايضا على تعزيز تجربة السياح والزائرين، والعمل على تنوع المنتجات السياحية من اجل تجربة سياحية مثالية لكل الزائرين.

وشدد حسين على اهمية الاستثمار في السياحة البحرية واستغلال موقع دولة قطر في قلب الخليج العربي، خاصة مع انطلاق موسم السياحة البحرية 2020/2019، والذي سيحقق ارتفاعا في اعداد الزائرين بنسبة 62.4 في المائة بالمقارنة مع الموسم الماضي ليصل العدد الى اكثر من 235000 سائح على متن 74 سفينة، مؤكدا على اهمية الدور المميز لميناء الدوحة في تعزيز عوائد السياحة البحرية وتحويل قطر لمركز رئيسي لرحلات البواخر في المنطقة، مما يمثل فرصة استثمارية هامة للشركات والفنادق والمطاعم وتجارة التجزئة والخدمات والمعالم السياحية في قطر.

واشار الى انه مع اقتراب كأس العالم في قطر 2022، والتوقعات التي تشير الى قدوم اكثر من مليون زائر الى قطر خلال الحدث التاريخي، فان ذلك يدفع الى تحفيز القطاع الخاص لإقامة مشروعات سياحية مختلفة، لتلبية كافة تطلعات وطموحات الجماهير والزائرين الى قطر، مؤكدا أهمية التخطيط الجيد للمشروع أيا كان نوعه، ووضع الاستراتيجية المرنة التي تسمح بالتكيف مع جميع الظروف.



توقعات بانتعاش القطاع في 2020

أسعار العقارات بدأت المنحنى الصاعد



إبراهيم: المستثمرون يترقبون تفعيل التشريعات الإقتصادية

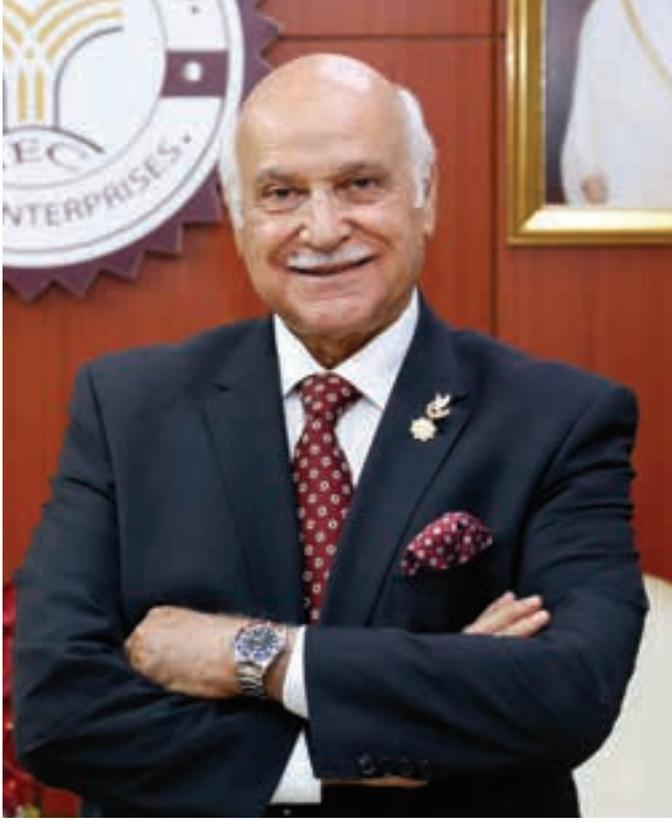
**د. صديق: تسارع وتيرة
الانفاق الحكومي على
المشاريع التنموية**

كتب - محمد حمدان

توقع مراقبون للسوق العقاري أن يشهد السوق العقاري انتعاشاً كبيراً مع منحنى سعري صاعد خلال العام المقبل 2020 مدفوعاً بسريان حزمة التشريعات والقوانين المحفزة للقطاع، مثل قانون تنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها، وقانون الإقامة الدائمة، فضلاً عن قانون تنظيم الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي، مؤكداً أن هذه القوانين سوف تعزز بشكل مباشر أداء القطاع العقاري من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها أن ترفع وتيرة المشتريات والتملك العقاري، كما تشجع الشركات والمطورين العقاريين على النمو والتوسع ببناء وحدات عقارية جديدة تلبية لنمو الطلب المتوقع على ضوء القوانين التي تم إقرارها.



وقال الخبير العقاري عدنان ابراهيم، أن القطاع العقاري ووفقاً للمعطيات والوقائع الحالية سيواصل مسيرة بحلول العام المقبل، مشيراً إلى ان هناك حزمة من القوانين المرتبطة بالسوق العقاري والتي يترقب الجميع تفعيلها وتتمثل في : القانون رقم (16) لسنة 2018 بتنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها والذي حل محل القانون السابق الصادر في 2004 والذي سيعزز وتيرة استقطاب التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى السوق العقاري ونص القانون على تشكيل لجنة لتنظيم تملك غير القطريين والانتفاع بها برئاسة ممثل عن وزارة العدل وعضوية ممثلين عن مكتب معالي رئيس مجلس الوزراء ووزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة البلدية والبيئة ومصرف قطر المركزي وجهاز التخطيط التنموي والإحصاء وغرفة تجارة قطر والمجلس الوطني للسياحة، وهي كل الجهات المختصة التي تختص باقتراح المناطق المسموح بتملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها واقتراح



* د. فيسر الصديق

الحكومي الرأسمالي على المشاريع التنموية الكبرى. وتابع قائلاً: "نتوقع أن يكون العام المقبل من أفضل الأعوام للسوق العقاري لأن هناك مؤشرات اقتصادية مستقبلية تبشر بأداء أفضل للسوق، أبرزها: توقعات البنك الدولي أن يصل معدل نمو الاقتصاد

القطري إلى 3% في 2020، ثم يتسارع النمو إلى 3.2% بحلول العام 2021، مدفوعاً بزيادة قوة النشاط في قطاع الخدمات مع اقتراب موعد بطولة كأس العالم مونديال 2022، وفي إطار رؤية قطر الوطنية 2030، فضلاً عن استمرار قوة أداء الاقتصاد القطري ونمو جميع القطاعات الاقتصادية وكذلك فإن الأوضاع في قطر تمضي بشكل متسارع نحو الأفضل في جميع القطاعات، وبما أن القطاع العقاري يعتبر ركيزة أساسية الدولة فإن السوق العقاري مرشحاً أن يكون الأفضل أداءً خلال العام المقبل". وأشار إلى أن إنجاز البنية التحتية في كافة بلديات الدولة من خلال تشييد الطرق والتوسع في بناء المستشفيات والمدارس والمراكز الصحية، يحفز المطورين العقاريين على التوسع والنمو، وقال: نلاحظ التوسع الملحوظ في البنية التحتية في مناطق الوكرة والوكير والخور وغيرها من البلديات التي تشهد نمواً متسارعاً في البنية التحتية، وهو ما يشجع المواطنين والمقيمين على بناء الوحدات السكنية، كما يشجع الشركات العقارية وينتج لها فرصاً جديدة للنمو والتوسع في السوق المحلي، فضلاً عن تنامي النمو الديمغرافي والسكاني في دولة قطر.

جذب الاستثمارات

وفي السياق ذاته، قال أحمد العروقي، المدير العام لشركة روتس العقارية، إن السوق العقاري في وضع جيد حالياً، والمؤشرات الحالية ترجح مواصلة السوق للنمو، لافتاً إلى أن الدولة أنجزت

الضوابط والشروط لانتفاع غير القطريين وكذلك اقتراح المزايا والحوافز والتسهيلات لمالكي العقارات والمنتفعين بها من غير القطريين واقتراح الرسوم ومقابل الخدمات وأي اختصاصات يصدر بها قرار من مجلس الوزراء. وتجدر الإشارة إلى أن الـ 16 منطقة المحددة كحق انتفاع لمدة 99 سنة هي مناطق: مشيرب (منطقة رقم 13)، وفريج عبد العزيز (14)، والدوحة الجديدة (15)، والغانم العتيق (16)، والرفاع والهممي العتيق (17)، واسلطة (18)، وفريج بن محمود (22) و(23)، روضة الخيل (24)، والمنصورة فريج بن درهم (25)، ونجمة (26)، وأم غويلينا (27)، والخليفات (28)، والسد (38)، والمراقب الجديد وفريج النصر (39)، ومنطقة مطار الدوحة (48). أما مناطق التملك الحر فهي: منطقة القصار (المنطقة الإدارية 60)، والدفنة (المنطقة الإدارية 61)، وعنيزة (المنطقة الإدارية 63)، والوسيل (69)، والخرايب (69)، وجبل ثعلب (69)، والخليج الغربي (لقطيفية 66)، واللؤلؤة (66)، ومنتجع الخور (74)، وروضة الجهانية (المنطقة الاستثمارية). ولفت إلى أن هناك ترقباً كذلك لتفعيل قانون تنظيم التطوير العقاري، والذي يحل محل القانون رقم (6) لسنة 2014 بتنظيم التطوير العقاري، وهو القانون الذي سيضبط إيقاع السوق ويجعله أكثر تنظيماً الأمر الذي يعزز التفاؤل في أوساط المستثمرين والفاعلين في السوق العقاري بانتعاش السوق وبدايته للمنحنى الصاعد، مبيناً أن القطاع العقاري يعتبر من أفضل القنوات الاستثمارية في قطر من حيث القدرة على استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

المستوى السعري

وبدوره، قال الدكتور ميسر صديق، الشريك والرئيس التنفيذي لمجموعة إيهار للمشاريع والخبر العقاري الدولي، إن السوق العقاري المحلي تجاوز مرحلة التصحيح السعري ويمضي قدماً باتجاه المنحنى السعري الصاعد مستفيداً من تسارع وتيرة الإنفاق



* عدنان إبراهيم

مرجحاً أن يواصل القطاع العقاري في دولة قطر وتيرة النمو والنشاط في مختلف أنواع العقار السكنية والتجارية والأراضي الفضاء وغيرها، لافتاً إلى أن السوق العقاري يمضي على وتيرة انتعاش متوقعة خلال العام المقبل 2020. وبلغ حجم تداول العقارات منذ بداية العام وحتى نهاية نوفمبر 2019 أكثر من 21.1 مليار ريال، توزعت على 2.29 مليار ريال في شهر يناير 2019، و 1.35 مليار ريال في شهر فبراير، و 1.49 مليار ريال في شهر مارس، و 2.99 مليار ريال في شهر إبريل، و 1.37 مليار ريال في شهر مايو، و 1.3 مليار ريال في شهر يونيو الماضي، ونحو 2 مليار ريال في شهر يوليو، ونحو مليار ريال في شهر أغسطس الماضي، و 1.46 مليار ريال في شهر سبتمبر الماضي، و 4.35 مليار ريال في شهر أكتوبر، و 1.54 مليار ريال في شهر نوفمبر الماضي، وذلك بحسب النشرات العقارية الصادرة عن وزارة العدل. وحققت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية لقطاع العقارات، ارتفاعاً بواقع 9 مليارات ريال في عامين، وبنسبة 6.3 %، حيث ارتفعت من مستوى 141.8 مليار ريال في شهر أكتوبر 2017، لتصل إلى مستوى 150.8 مليار ريال في شهر أكتوبر 2019، ويؤكد ارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري من جانب البنوك المحلية وبلوغها مستويات مرتفعة على مدى الملاءة المالية الكبيرة والمرونة العالية التي تتمتع بها البنوك المحلية في منحها التمويلات العقارية، ومساهمتها بشكل فعال للغاية في دعم السوق العقاري بالتمويل اللازم لاستمرار حركة التشييد والبناء التي تجري على قدم وساق، خاصة مع التوجيهات من جانب مصرف قطر المركزي لتقديم البنوك المحلية لتسهيلات ائتمانية للقطاع العقاري المحلي، في ظل تسارع وتيرة المشاريع العقارية والاستقرار الاقتصادي الذي تنعم به دولة قطر، مما يعزز استقطاب الاستثمارات والسيولة إلى القطاع العقاري.

وتشير جميع المؤشرات إلى أن الصفقات المليارية الكبرى عادت إلى الواجهة مجدداً منذ بداية العام الجاري، وهو ما يعكس جاذبية البيئة التشغيلية والتشريعية في، فضلا عن استمرار الدولة في مشاريعها الخاصة بالبنية التحتية ومشاريع كأس العالم، والتوسع في التطوير العقاري من جانب القطاع الخاص، الذي أصبح يضخ سيولة أكبر في السوق العقاري المحلي بعد الحصار الجائر المفروض على قطر منذ الخامس من يونيو 2017، كما يظل الاستثمار العقاري لدى الكثير من المستثمرين، هو الاستثمار المفضل والملاذ الآمن للاستثمارات، الأمر الذي تؤكد أحجام السيولة العقارية التي تسجلها حركة التداولات العقارية خلال الأشهر الماضية على مختلف الفئات العقارية بجميع أرجاء الدولة، والتي بدورها تترجم حجم الزخم العقاري الذي بات سمة مميزة للسوق العقاري القطري.



* أحمد العروقي

تشريعات واسعة تهدف بشكل رئيسي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية للسوق العقاري، كما أن الثورة التشريعية تزامنت مع نهضة عمرانية ضخمة في مجال البنية التحتية وهو يمثل عاملاً إضافياً شجع المستثمرين على التوسع في السوق العقاري. وأضاف أن القطاع العقاري شهد نشاطاً ملحوظاً خلال العام الجاري في مدن لوسيل والؤلؤة- قطر والدوحة والريان، متوقعاً أن يشهد العام المقبل زيادة في متوسط التداول شهرياً، ومرجحاً زيادة حجم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى السوق العقاري من المقيمين والأجانب على ضوء التشريعات التي تم إقرارها. ورجح العروقي أن يستفيد القطاع العقاري من خفض سعر الفائدة للمرة الثالثة هذا العام، حيث تبلغ سعر فائدة الإقراض حالياً 4.25 % وتشير بيانات مصرف قطر المركزي إلى أن التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية - القطاع الخاص - قطاع المقاولين والعقارات خلال 5 سنوات، ارتفعت بنسبة 49.4 % من مستوى 125.5 مليار ريال في سبتمبر 2014 إلى مستوى 187.6 مليار ريال في سبتمبر 2019 بواقع ارتفاع 62.1 مليار ريال، وهو ما يؤكد نمو حجم التمويل للأنشطة العقارية. وأوضح أن البنية التحتية المتطورة من الطرق والخدمات، إضافة إلى وجود مناطق الاستثمار الحرة وميناء حمد ومطار حمد الدولي، تعزز تطور القطاع العقاري،



المدير العام والشريك المؤسس لـ «نيكست فيرز» رواد سليم:

معرض «ابن بيتك» يتوقع استقطاب 7 آلاف مواطن



المنزل في مكان واحد لتحقيق الاستفادة القصوى للمواطن، ويقدم أحدث التقنيات المستخدمة في البناء، وإظهار مدى تطور تكنولوجيا البناء، خاصة وأن هذا التوجه بات يلقي اهتماماً كبيراً من الدولة بما يحقق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. وتوقع سليم في حوارهِ مع «أملاك» أن يستقطب المعرض أكثر من 7000 زائر من المواطنين في أيام المعرض الثلاثة، خاصة من المواطنين الذين هم الشريحة المستهدفة من المعرض، الذي يعتبر وسيطاً بين المواطنين والمقاولين والاستشاريين بهدف الحصول على أفضل النتائج المرجوة بأفضل الأسعار والمواصفات. وفيما يلي نص الحوار:

تصوير: عباس علي

كتب - محمد الاندلسي

قال المدير العام والشريك المؤسس لشركة نيكست فيرز Nextfairs، رواد سليم، ان الشركة ستقوم بتنظيم معرض «ابن بيتك» خلال الفترة من 2 إلى 4 مارس 2020، تحت رعاية معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، والذي يستهدف بشكل أساسي المواطنين القطريين ويهدف إلى تعريفهم على التكنولوجيات الحديثة والمواد المستخدمة في مجالات البناء، والهندسة المعمارية والتصميم الداخلي، بالإضافة إلى أنه يوفر كافة متطلبات بناء



*رؤاد سليم



البناء والانشاءات تحت سقف واحد، حيث يمثل المعرض خريطة مصغرة لكل مواطن يرغب في بناء بيته ابتداءً من المراحل الاولى للمشروع والاجراءات الحكومية الواجب اتباعها، مروراً بالاستشاريين والمهندسين والمصممين ليختار المواطن تصميم المنزل الذي يرغب به، وصولاً إلى نخبة من أفضل المقاولين والفنيين لتنفيذ فكرة بيت العمر. كما يضم المعرض باقة من أفضل التكنولوجيات الحديثة والمواد المستدامة في مجالات البناء، ليشكل معرض ابن بيتك منصة هامة للغاية لتكون وسيطاً بين المواطنين والمقاولين والاستشاريين بهدف الحصول على أفضل النتائج المرجوة بأفضل الأسعار والمواصفات.

- إذن هل تم تقسيم المعرض إلى قطاعات محددة توضح الغرض من انشائه؟

نعم بالفعل، تم تقسيم المعرض إلى أربعة أقسام، يعنى القسم الأول بمتطلبات التراخيص اللازمة للحصول على الأرض والقرض الذي

- بداية.. لماذا أطلقتم اسم «ابن بيتك» على المعرض؟ وما هي الاسباب التي دفعتكم إلى إنشاء وتنظيم المعرض؟

تم اختيار اسم Build Your House أو «ابن بيتك» على المعرض لمحاكاة واقع الحال للمواطنين المقبلين على بناء منازلهم. كما يعكس اسم المعرض موضوع الفعالية لتصل فكرته بصورة أسرع وأفضل إلى جميع المواطنين، حيث يستهدف كافة شرائح المواطنين ابتداءً من الشباب القطري ورجال الأعمال وكبار السن وصولاً إلى المطورين والراغبين في بناء المزيد من الوحدات العقارية، وذلك تلبية لتطلعات وطموحات المواطنين القطري والمستثمرين والمشاركين في بناء المساكن الخاصة بهم أو تجديدها. ويعد معرض ابن بيتك الذي تنظمه شركة «نيكست فيرز» في الفترة من 2 إلى 4 مارس 2020 في مركز قطر الوطني للمؤتمرات، وعلى مساحة 5200 متر مربع، منصة تجمع بين العديد من الجهات الحكومية والشركات من مختلف المجالات الخاصة بقطاع



قام بتحقيقها، علاوة على وجود هذا العدد الكبير من العارضين الذين يقدمون أسعاراً تنافسية للغاية وعروضاً خاصة خلال فترة المعرض، مما يشجع المواطنين على القدوم والاستفادة بما يضمه المعرض من محتوى ثري ومتنوع تحت مظلة واحدة.

عدد الزوار

- كم عدد المشاركين حتى الآن وما هي أبرز الأسماء المشاركة؟
وما هي توقعاتكم لعدد الزائرين خلال أيام المعرض؟
يقام المعرض تحت الرعاية الكريمة لمعالي الشيخ عبدالله بن

تمنحه الدولة لكل مواطن، حيث تمنحه أرضاً لبناء المنزل ونحو مليون و200 ألف ريال كقرض من بنك قطر للتنمية. والقسم الثاني يضم التصميمات والاستشاريين، فيما يضم القسم الثالث شركات المقاولات التي ستنفذ المشاريع، والقسم الرابع يطرح أمام المواطنين اختيار أفضل أنواع مواد البناء المتطورة والديكورات الحديثة التي يرغب بها. وحرصنا في معرض (ابن بيتك) على أن تكون جميع متطلبات بناء المنزل في مكان واحد لتحقيق الاستفادة القصوى للمواطن المقبل على بناء منزله، حيث قمنا بتصميم معرض ابن بيتك ليدخل إليه المواطن حاملاً فكرة معينة في ذهنه لتصميم المنزل، ويخرج منه وقد



مشاركة أكثر من 120 عارضاً معظمهم شركات محلية

بالمواصفات والمعايير العالمية في بناء المنزل، علاوة على توضيح كيفية تمويل عمليات الهدم للمنازل وإزالتها، ومن ثم تمويل بناء منازل جديدة، لتكون هذه الورش التعريفية بمثابة عنصر تثقيفي وتوعوي يفيد كافة الزائرين من المواطنين.

ردود الأفعال

- ما هي أبرز ردود الأفعال التي تلقتها الشركة حول تنظيمها لمعرض ابن بيتك؟

تلقينا العديد من ردود الأفعال الايجابية للغاية والمحفزة لنا كشركة منظمة لمعرض ابن بيتك، وذلك من مختلف الجهات التي تشارك معنا في المعرض والتي رحبت للغاية بفكرة المعرض المميزة والجديدة في السوق القطري، خاصة وأنها تضم جميع مكونات وعناصر بناء منزل العمر تحت سقف واحد لتسهيل بشكل كبير إتمام عملية بناء المنزل بكل مرونة ووفق أحدث تكنولوجيا البناء في العالم. كما ورد إلينا الكثير من التعليقات المشجعة على ضرورة مواصلة إقامة المعرض في السنوات المقبلة.

- إذن هل سنرى معرض ابن بيتك بشكل دوري وهل ستكون نسخة ثانية من المعرض؟

استناداً إلى كافة ردود الأفعال الايجابية والمحفزة لنا، والعدد الكبير المتوقع من الزائرين سواء من المواطنين والمقيمين، فمن الممكن أن تكون هناك نسخة ثانية من معرض ابن بيتك، وحتى يمكن ان

ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، وبدعم المعرض كل من وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد، وهيئة الأشغال العامة «أشغال» كشريك رسمي، بالإضافة إلى مشاركة المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء «كهرماء» في المعرض كشريك استراتيجي، حيث سيكون لديها جناح خاص تم تصميمه كنموذج لبيت مستدام بهدف تعريف الزوار والمشاركين بأفضل الممارسات وتطبيقات ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه والحفاظ على البيئة بهدف تحقيق الاستدامة وفق رؤية قطر 2030. ويشارك أكثر من 120 عارضاً في معرض ابن بيتك معظمهم شركات محلية مخضمة في السوق القطري، ولديها شركات أجنبية خارجية لتعرض أحدث ما توصل إليه العالم من تكنولوجيات متطورة في وسائل البناء المستدامة، ومن المتوقع أن يستقطب المعرض أكثر من 7 آلاف زائر من شريحة المواطنين وحدهم بخلاف الزائرين من المقيمين والأجانب القادمين إلى المعرض خلال أيامه الثلاثة الممتدة من الثاني من مارس 2020، إلى الرابع من الشهر ذاته.

- هل ستكون هناك ورش تعريفية خلال فترة المعرض؟

نعم، فمن أهداف معرض ابن بيتك، ان يكون هناك جانب تثقيفي وتوعوي للمواطنين والزائرين، حيث سينظم أكثر من 25 ندوة وورش عمل تعريفية متخصصة، تقدمها الجهات الراعية والمشاركة في المعرض مثل أشغال ووزارة البلدية والبيئة وكهرماء وغيرهم، وذلك من أجل توضيح كافة الإجراءات اللازمة أمام المواطن لبناء المنزل، حيث ستوضح كافة المعلومات لكيفية استصدار التراخيص والمستندات للبناء من الجهات الحكومية المعنية، فضلاً عن التوعية بكيفية استغلال المساحات، بالإضافة إلى التعريف بالمساحات المحددة للبناء، وأيضاً أهم المعايير المتعلقة بالأمن والسلامة التي يجب اتباعها عند البناء، وكذلك مدى التطور الذي وصلت إليه تكنولوجيا البناء والتشييد

في العالم. كما سيشارك في المعرض خبراء في كافة مجالات البناء، ليشركوا خبراتهم مع الجمهور ويقدموا نصائحهم وأفكارهم من أجل التعريف بشكل متكامل بدور البناء، وكيفية الاهتمام



تكون النسخة الثانية بنهاية العام 2020 أو حتى خلال العام 2021، خاصة مع الدور الهام الذي يمثله معرض ابن بيتك للمواطنين المقبلين على بناء منازلهم الخاصة.

المباني الذكية

- مع التوجه العالمي للمباني الذكية.. هل تواكب الشركة هذا التوجه وما أهميته للشركة والعملاء؟

حرصت شركة نيكست فيرز عند إعداد معرض ابن بيتك على ضرورة

مواكبة المعرض لأحدث التقنيات المستخدمة في البناء، وإظهار مدى تطور تكنولوجيا البناء خلال المعرض، خاصة وأن هذا التوجه بات يلقي اهتماماً كبيراً من الدولة بما يحقق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. كما سيكون لدى العارضين الفرصة لطرح منتجاتهم من مواد البناء المستدامة المتطورة والتي يمكن استخدامها في البناء لتحقيق نتائج أفضل وتكون بالفعل مباني ذكية وصديقة للبيئة، كما سيكون لدى جناح «كهرماء» نسخة من «البيت المرشد» والذي هو عبارة عن منزل مصغر لتوعية المواطنين والمقيمين على كيفية ترشيد الطاقة والمياه، واستغلالها الاستغلال الأمثل، وكذلك

تنظم 6 ورشات حول تخطيط وتصميم وتنفيذ المشاريع

«أشغال» تستعرض أحدث مشاريعها في «ابن بيتك»

والحصول على الموافقات اللازمة، كما ستقوم بتوزيع كتيبات تعريفية عن هذه المواضيع». كما أعلنت الشركة عن تقديم هيئات ومؤسسات أخرى دعمها ورعايتها للمعرض وهي كهرماء الشريك الاستراتيجي، تدمر للتجارة الشريك المؤسس، والرعاة الفضيون سكايلين للاستشارات وشركة نيو فيجن للإنشاءات والجابر لأنظمة التبريد والمصاعد. وبفضل الدعم القوي والمستمر من عدد من الوزارات والهيئات الحكومية، أبدت العديد من الشركات اهتمامها في المعرض الذي يشهد وتيرة متسارعة في حجز المساحات، فيما تتزايد الطلبات من شركات أخرى خصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في الحدث وترويج منتجاتها وخدماتها أمام جمهور محلي ودولي. كما ينظم معرض ابن بيتك ورشات عمل تثقيفية متخصصة ومجانية للمواطنين القطريين تقدمها وزارة البلدية والبيئة، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة التنمية الاجتماعية، أشغال، كهرماء، بنك قطر للتنمية وشركات خاصة فاعلة. وتهدف هذه الورشات إلى تعريف المواطنين القطريين بالتقنيات الحديثة والمواد المستخدمة في مجال المقاولات والهندسة المعمارية والتصميم الداخلي، خصوصاً

للذين يخططون لإنشاء أو إضافة تصاميم وميزات جديدة إلى منازلهم أو مشروعاتهم العقارية، وكذلك اكتشاف المئات من الطرق والخيارات الذكية والعصرية والفعالة من حيث التكلفة والجودة لتصميم وبناء أو ترميم وصيانة وتطوير منازلهم بدءاً من اختيار الاستشاري والمقاول والمورد. تهدف الورش التثقيفية بشكل خاص إلى توعية المواطن القطري وتعريفه بالمتطلبات الأساسية من المراحل الأولية من وضع الميزانية إلى التخطيط والتصميم والتراخيص، وإدارة المشروع مع المقاول لحين التسليم بالفتح بطريقة مستدامة وقليلة التكلفة. وستتناول ورش العمل العديد من المواضيع منها «الحصول على قرض سكني»، «وضع ميزانية البناء»، «الموافقات والتراخيص اللازمة لعمليات الهدم والبناء»، «الحملة الوطنية لترشيد ورفع كفاءة استخدام المياه والطاقة الكهربائية لتحقيق أهداف الرؤية الوطنية 2030»، «التخطيط والتصميم والخرائط لبناء المساكن» وغيرها.

أعلنت شركة نيكست فيرز NeXTfairs، المنظمة لمعرض ابن بيتك 2020، أن الهيئة العامة للأشغال «أشغال» ستكون الشريك الرسمي للنسخة الأولى من المعرض التي تقام تحت رعاية معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، من 2 إلى 4 مارس 2020 في مركز قطر الوطني للمؤتمرات. وستشارك أشغال في المعرض، من خلال جناح خاص يعرض أحدث المشاريع التي تقوم بها في قطر، كما ستقدم 6 ورشات عمل طويلة فترة المعرض تركز على تخطيط وتصميم وتنفيذ المشاريع. وتلتزم «أشغال» بخطة متكاملة لخدمة أراضي المواطنين كأولوية أولى، حيث يجري العمل ضمن عدة مناطق حيوية مثل جنوب الوكير والعب ولعبب والخريطات وغرب معيذر وغيرها لخدمة أكثر من 16.500 قسيمة سكنية، كما تعمل الهيئة على طرح مشاريع لخدمة 12 منطقة بالدولة تضم 16900 قسيمة. وتواصل «أشغال» العمل في عشر مناطق سكنية ضمن مشاريع تطوير الطرق والبنية التحتية لأراضي المواطنين وتوفير خدمات الطرق والصرف الصحي وصرف مياه الأمطار، علاوة على أنظمة إنارة الشوارع والنقل الذكي وتخطيط الشوارع وغيرها من أعمال ستعكس بالإيجاب على حياة المواطنين. وقال المدير العام لشركة «نيكست فيرز» رواد سليم «NeXTfairs» المنظمة للمعرض: «نشكر جميع الجهات الحكومية التي تساندنا، كما نشكر شركات القطاع الخاص. أشغال هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن المشاريع التطويرية في قطر. نرحب بالهيئة العامة لأشغال كشريك رسمي لمعرضنا المنتظر ونشكرهم على التزامهم ودعمهم. ويعكس هذا الأمر توحيد جهود الشركات الوطنية لدعم قطاع البناء ومختلف الفعاليات المهمة في قطر. ويشكل معرض ابن بيتك 2020 منصة رئيسية لأشغال لتعريف الزوار والحضور بأحدث مشاريعها وخطتها المستقبلية وهو ما سيرتبط تأثيراً مباشراً على خيارات المواطنين لتحديد أماكن قطع الأرض التي ينوون بناء بيوتهم الجديدة عليها». وأضاف سليم: «نشكر وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على مشاركتها في المعرض حيث تشارك بجناح خاص ممثلة بإدارة الإسكان بهدف تعريف زوار المعرض بتصاميم المساكن والمراحل التي مرت بها والخدمات التي تقدمها الإدارة من مرحلة تقديم الطلبات حتى استلامها

استخدام الطاقة الشمسية.

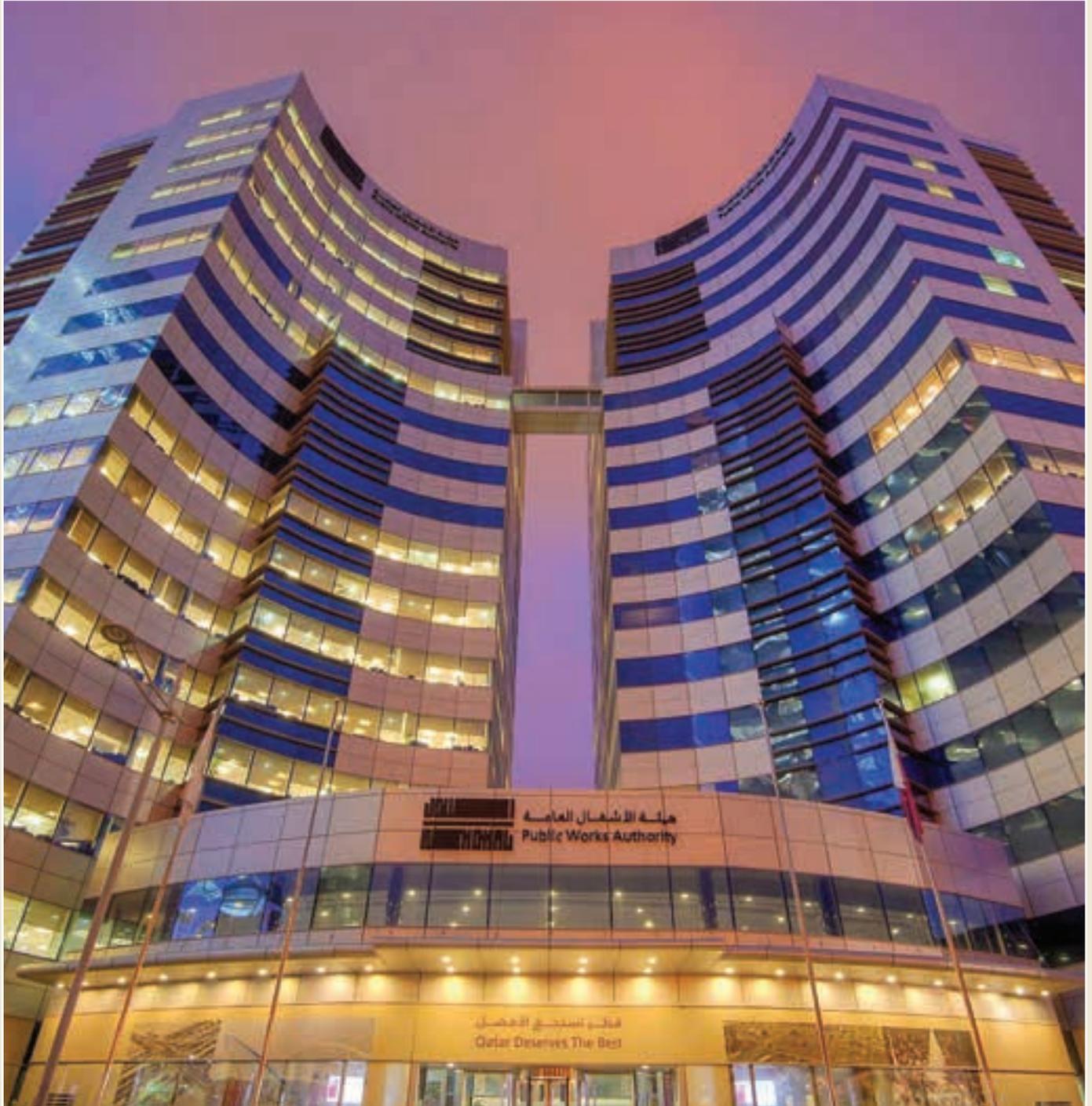
- ما هي خطط الشركة خلال الفترة المقبلة؟

بجانب تنظيم شركة «نيكست فيرز» لمعرض Build Your House «ابن بيتك» في شهر مارس العام المقبل، تنظم الشركة «معرض قطر الدولي للسياحة والسفر» الذي يلبي متطلبات السفر والسياحة وذلك في شهر نوفمبر من العام 2020. وسيقام المعرض في مركز الدوحة للمعارض المؤتمرات بالإضافة إلى تنظيم معارض متخصصة سيتم الإعلان عنها في الوقت المناسب.

صناعة المعارض

- ما هو تقييمك وتوقعاتك لصناعة المعارض والمؤتمرات في قطر؟

باتت صناعة المعارض والمؤتمرات في قطر ظاهرة واضحة للعيان، سواء من حيث عددها أو حتى من ناحية تخصصها المميز واستقطابها لأبرز الاسماء العالمية والمحلية المتخصصة في كافة المجالات. وهنا يبرز دور هذه المعارض المؤتمرات في دعم الاقتصاد



بيئة الأعمال في قطر تتطور لتصبح أكثر مرونة وجاذبية للاستثمار

ما لديه، سواء على مستويات الجودة والاحترافية والدقة أو على مستويات تنافسية الأسعار أيضاً. ونحن كشركة «نيكست فيرز» وعلى الرغم من أن تواجدنا في السوق المحلي حديث نسبياً، إلا أن شركتنا أثبتت كفاءتها وقدرتها على استقطاب وتنظيم معارض متخصصة هامة وجديدة في السوق القطري، خاصة مع الاحترافية التي يتمتع بها أعضاء فريق عمل الشركة. ونحن نتطلع إلى مواصلة العمل الجاد والدؤوب من أجل التوسع بشكل أكبر في السوق المحلي، ومن ثم التوجه إلى الأسواق الخارجية، خاصة وأن الشركة خلال هذه الفترة تعمل على إقامة شراكة واتفاقية عمل مع منظم إقليمي يعمل في قطاع تنظيم المعارض والمؤتمرات منذ أكثر من 40 عاماً. وهذا سيفيد شركة نيكست فيرز بشكل كبير، لاسيما وأن هذه الشراكة ستعمل على تنظيم أحد المعارض الكبرى عالمياً في السوق القطري، مما يعزز من قوة وأداء صناعة المعارض في قطر.

بيئة الأعمال

– أخيراً.. ما هو تأثير القوانين الاقتصادية التي أطلقتها الدولة مؤخراً في تطوير بيئة العمل بالسوق المحلي وجعلها أكثر جاذبية؟

تعمل الحكومة الرشيدة بكل جهد لديها من أجل تطوير القوانين والتشريعات في قطر وجعل بيئة الأعمال أكثر مرونة وجاذبية للاستثمار. وساهم هذا الأمر في تحفيز النمو الاقتصادي بشكل متسارع وتعزيز مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال محلياً. كما تمكن هذه القوانين المستثمرين الأجانب من الاستفادة من الفرص الاستثمارية المميزة التي تتواجد بالسوق المحلي بشكل أكثر فعالية. كما تساهم هيئة المناطق الحرة في قطر، الجهة المسؤولة عن وضع التوجه الاستراتيجي والسياسات المنظمة للمناطق الحرة في دولة قطر، على تشجيع وسهولة عمل الشركات الأجنبية وإقامة الشراكات مع الشركات المحلية. وتوفر المناطق الحرة العديد من الفرص والمزايا التنافسية للشركات التي تسعى إلى التوسع إقليمياً وعالمياً بما في ذلك البنية التحتية الحديثة، الأيدي العاملة المدربة، والتملك الأجنبي بنسبة 100%، بالإضافة إلى الاستفادة من صناديق الاستثمار والإعفاءات الضريبية وفرص الشراكة مع كبرى الشركات القطرية والقطاع الخاص. وهذا الأمر مهم للغاية خصوصاً وأن هيئة المناطق الحرة تأسست في عام 2018 لدعم التنمية الاقتصادية وإنشاء مجموعة من المناطق الحرة عالمية المستوى في دولة قطر، فضلاً عن تأمين الاستثمارات الثابتة.

NeXTairs

CONNECTING TOMORROW | تواصل الغد

«نيكست فيرز» أثبتت وجودها في سوق تنظيم المعارض

الوطني عبر استقطاب عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين الذي يطلعون عن قرب على مدى تطور بيئة الأعمال القطرية في كافة القطاعات، لاسيما وأن المؤشرات تشير إلى مساهمة قطاع المعارض والمؤتمرات بنحو 2.4% في الناتج المحلي الإجمالي. وباتت دولة قطر وجهة عالمية لاستضافة جميع الفعاليات والمؤتمرات وعلى رأسها تنظيم كأس العالم في قطر 2022، مما أهلها للاستحواذ على حصة مميزة من صناعة المعارض والمؤتمرات على المستوى الإقليمي. ويؤكد هذا الأمر على أن دولة قطر ماضية في الطريق الصحيح لتتبوأ مكانة عالمية في هذا القطاع الهام، بالتوازي مع التخطيط الدقيق الذي يقوم به المجلس الوطني للسياحة لتنظيم فعاليات ومعارض ومؤتمرات مستمرة طوال أيام العام، وأود الإشارة هنا إلى أن دولة قطر تلقى على الدوام اشادات إيجابية نظير حفاوة الاستقبال والتنظيم لجميع الفعاليات والمؤتمرات. فصناعة المعارض والمؤتمرات تعد كذلك عاملاً إيجابياً لدعم قطاع السياحة المحلية، فأخر الإحصائيات تشير إلى إنفاق الشخص الواحد بنحو 500 دولار يومياً خلال استضافته في أيام المعارض والمؤتمرات. إلى جانب هذا كله، تمثل صناعة المعارض والمؤتمرات دعاية هامة لدولة قطر كوجهة سياحية عالمية، خاصة بعد إعفاء مواطنو أكثر من 88 دولة من تأشيرة الدخول لدولة قطر.

– وماذا عن المنافسة في سوق تنظيم المعارض والمؤتمرات؟

بطبيعة الحال المنافسة بين الشركات العاملة في قطاع تنظيم المعارض والمؤتمرات هي منافسة صحية للغاية، تعمل على الارتقاء بهذا القطاع بصورة كبيرة وتدفع إلى تطويره ليقدم أفضل

تتطلق فعالياته خلال الفترة من 2 إلى 4 مارس 2020

يضم كافة متطلبات بناء المنازل في مكان واحد



العدد (11)
ديسمبر 2019

تحت رعاية معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني

BUILD
YOUR HOUSE
EXHIBITION

أبني
بيتك

الشريك الرسمي

أفضل
قطر تستحق الأفضل

Qatar Deserves The Best

مركز قطر الوطني للمؤتمرات (QNCC) ٢-٤ مارس ٢٠٢٠

المعرض التجاري الاول للمواطنين القطريين للتصميم والبناء والتجديد

احجز جناحك الآن

+974 5006 6691

info@nextfairs.com

www.buildyourhouseqatar.com



القطاعات المشاركة



موردين



استشاريين



مقاولي البناء

الرعاة الفضيون

SKYLINE

الجابر
ALJABER
لانظمة التكيف و المصاعد

نيو فيجن
NEW VISION
توسعة البناء
CONSTRUCTION

الشريك المؤسس

TADMUR

الشريك الاستراتيجي

قطر
Qatar
Qatar Council of Building & Home Contractors

بدعم

قطر
State of Qatar
Ministry of Administrative Development, Labour & Social Affairs

الشريك الاعلامي الحصري

جميلة
JAMILA
الاشارة الوطنية
قطر

الوطن
Qatar Tribune
صوت المواطن العربي

أملاك
Amalak
مجلة الامتلاك - قطر

الشركة المنظمة

NeXtFairs
CONNECTING TOMORROW

شريك الفعالية

QNCC
مركز قطر الوطني للمؤتمرات
Qatar National Convention Centre

ترخيص

قطر
QATAR
المجلس الوطني للسياحة
National Tourism Council

تدرس تنفيذ حزمة مشاريع جديدة.. تامر جاد:

«البندري» تواصل توسعاتها في 2020

كتب- محمد حمدان



* تامر جاد

تقدم الكثير من التسهيلات والعروض الخاصة للعملاء

الطاقة وتقليل التكاليف وتحسين جودة البيئة الصحية للمستهلكين. وأشار إلى أن سجل الشركة الحافل يضم مختلف الوحدات السكنية والمجمعات التجارية والأبراج الشاهقة والفنادق الفاخرة، والتي تتميز بأنها ذات أسعار تنافسية وفي مواقع مرموقة للغاية، كما تتميز العقارات بطابع حيوي ومبتكر سواء كانت تجارية أو لقطاع التجزئة أو الفنادق، خاصة أن الشركة تصب كامل تركيزها على إنشاء مجتمعات حيوية تثيرها المرافق ذات الجودة، فكل مشروع هو بمثابة فرصة ودعوة لإحداث التغيير في حياة الناس. وأكد أن «البندري» تعمل على تعزيز موقعها في السوق المحلي كونها شركة رائدة في مجال العقارات، وذلك عن طريق تقديم خدمات ممتازة تتجاوز توقعات العملاء. حيث تلتزم بتقديم خدمة فريدة وشاملة للعملاء لجميع الأفراد الراغبين في امتلاك عقارات أو من يرغبون في الحصول على عقود إيجارية مغرية على المدى الطويل. وتوقع جاد انتعاش السوق العقاري بحلول العام 2020 على وقع دخول زمة من القوانين والتشريعات حيز التنفيذ أبرزها: القانون رقم (16) لسنة 2018 بشأن تنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها، إلى جانب قانون تنظيم التطوير العقاري، الذي يحل محل القانون رقم (6) لسنة 2014 بتنظيم التطوير العقاري، كما يرنو المستثمرون إلى إقرار قانون تنظيم

تعتزم شركة البندري للعقارات مواصلة توسعاتها في السوق المحلي خلال العام 2020 والذي يبدأ خلال أيام، حيث تدرس حالياً إنشاء مركز تجاري (مول) جديد، كما تعكف كذلك على دراسة مشروعات جديدة في مدينة لوسيل، فضلاً عن مواصلة نشاطها العقاري في تطوير المراكز التجارية والمجمعات السكنية والفلل، علاوة على عملها في مجال التأجير وإدارة الإمكانات؛ إضافة إلى تقديم الكثير من التسهيلات والعروض الخاصة للعملاء. وقال مدير المبيعات في شركة البندري للعقارات تامر جاد، إن شركة البندري للعقارات باشرت فعلياً بدء دراسات الجدوي لمشروع مول جديد سيتم الكشف عنه خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن الشركة تواصل رفد السوق المحلي بمشروعاتها العقارية الجديدة سواء في مجال العقارات التجارية أو السكنية أو المكتبية، فضلاً عن عروضها المميزة للعملاء في كافة أعمال التطوير العقاري بالسوق المحلي. وأوضح أن إدارة الشركة تعمل على إعداد التقرير السنوي للعام الجاري فيما يتعلق بعمليات الشراء والبيع والإيجار، لافتاً إلى إن المؤشرات الأولية تشير إلى تقدم كبير في الأداء في جميع أنشطة الشركة، منوهاً بأن شركة البندري للعقارات تمتلك الرؤية الواضحة للتوسع عبر تقديم مجموعة متكاملة من خدمات المبيعات، والتأجير، والاستشارات والخدمات الإدارية، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من محفظة العقارات والعملاء في جميع أنحاء قطر، كما أن الشركة على أتم الاستعداد لتلبية جميع متطلبات العقارات التجارية، وتماشياً مع النمو المستمر في قطر، فقد عملت البندري للعقارات على زيادة القوة العاملة لديها مع التركيز على توظيف وتدريب ألمع المواهب الموجودة في السوق القطري. وأكد امتلاك شركة البندري الكثير من المشاريع العقارية التي تستهدف جميع فئات العملاء، موضحاً أن الشركة لديها 5 أبراج في منطقة الدفنة، بالإضافة إلى مشاريع في اللؤلؤة- قطر، ومشروع بوابة الخيسة السكني والذي يقع على مساحة مليون متر مربع، وهايبر ماركت الخيسة، ومركز الوعب للأعمال، فضلاً عن أكثر من 700 فيلا مستقلة في مختلف أرجاء الدولة، وفلل الخور، ومشروع التلال، وبرج الثريا، وبرج جومانة، وبرج البندري، بالإضافة إلى فلل المشاف والوكير، وقرية السويدية التي تضم نحو 77 عمارة سكنية.. مضيفاً: "تمتلك الشركة أيضاً 3 مجمعات تجارية وهي أسواق الدوحة وبي سكوير مول، ولافيدا مول وعلى الرغم من تعدد المشاريع العقارية التي تمتلكها الشركة التي تقدر بالمليارات من الريالات، إلا أنها تركز على الجودة أكثر من الكم والذي تضعه هدفاً نصب أعينها في قطاع العقارات والحرص دوماً على توفير أعلى مستويات الجودة في كافة الخدمات التي تقدمها الشركة". ولفت إلى أن شركة البندري للعقارات تعمل على توفير الكثير من التسهيلات والعروض الخاصة للعملاء التي تشمل عمليات السداد وتخفيض للإيجارات وذلك من أجل تحفيز العملاء وجذب شرائح متنوعة من المستثمرين أيضاً ورفع شهرتهم الاستثمارية، بالإضافة إلى أن الشركة تتميز بكونها مطورا عقاريا تقوم بالخدمات التسويقية أيضاً، كما تلتزم شركة البندري للعقارات بتقديم أرقى مستوى من الجودة لخدمة العملاء بصورة فريدة وشاملة لجميع الأفراد الراغبين في امتلاك العقارات، لافتاً إلى أهمية التوجه إلى اتباع معايير المباني الخضراء والأبنية المستدامة في المشروعات العقارية المستقبلية والتي تصب في صالح تحقيق رؤية قطر الوطنية خاصة أنها تحد بشكل واضح من استهلاك



عبر التشريعات الاقتصادية المرنة إلى جانب تطور بيئة الأعمال الأمر الذي يساهم في تعزيز جاذبية السوق القطري للاستثمار، متوقعاً أن يكون القطاع العقاري في مقدمة الأنشطة الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات، في ظل البنية التحتية العالمية والمتطورة التي تستقطب بالفعل الاستثمارات الأجنبية، علاوة على أن قطر ستعدو وجهة سياحية عالية حتى بعد انقضاء مونديال كأس العالم 2022.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في 2020 وهو القانون الذي طال انتظاره، مشيراً إلى أن تنفيذ هذه التشريعات سيزيد من جاذبية السوق العقاري خاصة فيما يتعلق بالتدفقات الأجنبية الواردة للقطاع العقاري بعد إقرار التملك الأجنبي وهو ما يعزز الأداء الاقتصادي للدولة. ونوه إلى أن مونديال كأس العالم في قطر 2022 سيمثل نقطة انطلاق جديدة للاقتصاد القطري، خاصة أنه يتزامن مع انفتاح الاقتصاد القطري



دشنت حزمة مشاريع وواصلت توسعاتها في 2019

«بن الشيخ» حصاد وافر من الإنجازات



كتب - محمد الأندلسي

حققت مجموعة بن الشيخ القابضة الكثير من الإنجازات الهامة التي كرس حضورها في السوقين المحلي والإقليمي خلال العام 2019 الذي يستعد للرحيل، لتكفل العمل الدؤوب الذي تنتهجه المجموعة منذ انشائها في عام 1979، على يد السيد محسن مبارك الخوار، رئيس مجلس الإدارة ومؤسس المجموعة، ويتزامن العام الحالي 2019 مع العيد الاربعين لتأسيس المجموعة، التي يندرج تحت مظلتها نحو 15 شركة في الكثير من القطاعات الاقتصادية، فيما اكتسبت المجموعة عبر هذه السنوات الطويلة خبرة متراكمة وحققت انجازات كبرى، علاوة على السمعة الطيبة في كافة الاوساط الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يدل على مدى الالتزام التام الذي تتمتع به المجموعة وعلاقتها التي يسودها الثقة مع عملائها، كما تسعى مجموعة بن الشيخ دائماً الى التوسع بالسوق المحلي والأسواق الإقليمية والتي تتسق مع الاستراتيجية التي وضعتها مجموعة بن الشيخ القابضة، بالتزامن مع سعي المجموعة دوماً لخلق الابتكار في عملها ومشاريعها المتنوعة، بالإضافة الى تجنب التكرار أو إعادة إنتاج الأفكار القديمة، كما تعمل مجموعة بن الشيخ على أكثر من محور للتميز في السوق المحلي والخارجي والمضي قدماً في رسم طريق النجاح الذي يعود بالضرورة على الاقتصاد الوطني ويرفع من اسهم قطر عالياً، تحت قيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه.

2019، بمزايدة لتدشين مشروع سياحي كبير في العاصمة مسقط بسلطنة عمان، تنافست عليه كبرى الشركات الخليجية وانزعت المجموعة الفوز لتحقيق نجاحا ساحقا لما تمتلكه من خبرات تاريخية متراكمة. ووقعت مجموعة بن الشيخ القابضة مع وزارة السياحة العمانية

الاستثمارات الخارجية

ووفقا للاستراتيجية الطموحة والتوسعية لمجموعة بن الشيخ القابضة، فقد توجهت الى الاستثمار الخارجي في سلطنة عمان، حيث فازت مجموعة بن الشيخ القابضة خلال العام



وقعت اتفاقية حق انتفاع لمدة «50» عاماً لمشروع سياحي في مسقط

الطرز العماني الاصيل بما يشابه سوق واقف ولكن بنكهة
عمانية خالصة، فضلا عن وجود مرسي لليخوت والقوارب،
والمقاهي و المطاعم المتنوعة والمحال التجارية المختلفة
التي تحمل أرقى العلامات التجارية العالمية وبالإضافة الى مركز
ثقافي و اماكن الترفيه التي تناسب جميع افراد الاسرة والشباب،

اتفاقية شراكة وحق انتفاع لمدة 50 عاماً لاقامة مشروع سياحي
في سلطنة عمان الشقيقة، بإجمالي تكاليف استثمارية بلغت
1.2 مليار ريال قطري، فيما بلغ حجم الاستثمار المبدئي نحو 400
مليون ريال.
ويضم المشروع مجموعة من الاسواق التراثية والسياحية على



600 مليون ريال تكلفة مشروع أبراج بن الشيخ وإنجازه بنهاية 2020

وقعت عقد الرعاية الرسمية لنادي معيذر الرياضي لمدة 3 سنوات

صحفي عقد في شهر نوفمبر 2019 في مقر النادي، بحضور صالح العجبي رئيس النادي ودكتور محمود المحمود عضو مجلس إدارة نادي معيذر والرئيس التنفيذي، والسيد زيد جبارة الرئيس التنفيذي لمجموعة بن الشيخ القابضة و السيد مبارك الخوار والسيد عبدالرحمن الخوار عضوي مجلس الإدارة بجانب رؤساء الأقسام ومدراء الإدارات في بن الشيخ القابضة، ووسائل الاعلام المحلية. وتمثل رعاية مجموعة بن الشيخ القابضة لنادي معيذر قصة اخرى من قصص النجاح الذي تحققتها مجموعة بن الشيخ القابضة عبر تاريخها العريق، خاصة وان الرياضة في دولة قطر بلغت بالفعل اعلى المستويات عبر تحقيقها الانجازات المتوالية خلال السنوات الماضية في ظل القيادة الحكيمة والرشيده والقائمين على القطاع الرياضي في دولة قطر، كما يمثل القطاع الرياضي في الدولة قيمة كبيرة لدى المجتمع في قطر، بالإضافة الى ان اختيار نادي معيذر الرياضي، لم يأت

كما سيتم استخدام كافة المواد المتواجدة بالبيئة العمانية من اخشاب وصخور ومواد بناء. ومن المتوقع ان يتم الانتهاء من المشروع السياحي وافتتاحه بالتزامن مع كأس العالم في قطر 2022 ، ليعد احد اضخم الاستثمارات السياحية في سلطنة عمان الشقيقة التي تقدم كافة التسهيلات اللازمة مع تيسير الإجراءات بكل مرونة، من أجل تشجيع الاستثمار بالقطاع السياحي في السلطنة، كما ستقوم مجموعة بن الشيخ القابضة انشاء صندوق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشركات العمانية، حيث من المخطط ان يتم توفير 2000 فرصة عمل ودعم 100 شركة صغيرة ومتوسطة للشباب العماني.

ولا يعد هذا الاستثمار في المشروع السياحي هو الاول لمجموعة بن الشيخ القابضة في سلطنة عمان حيث أن لديها استثماراً آخر في فندق للضيافة في مدينة صلالة التي تتمتع برونق خاص من بين مدن دول الخليج عامة، وكان العمل على الفندق قد بدأ منذ نحو عامين ، وتم الانتهاء منه تماما وبدء تشغيله، حيث بلغت مستويات الاشغال بالفندق في موسم الخريف نسبة 100% ، فيما يقع الفندق في افضل منطقة استراتيجية في مدينة صلالة ، ويحتوى على 110 شقق فندقية، بعدد 10 طوابق.

القطاع الرياضي

و توجت مجموعة بن الشيخ القابضة استثماراتها الرياضية برعاية نادي معيذر الرياضي، حيث وقعت مع إدارة نادي معيذر عقد رعاية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتמיד، في مبادرة نوعية في عقود الرعاية للأندية الرياضية بالدرجة الثانية، وذلك خلال مؤتمر



المجموعة ليست لديها النية في رعاية الأندية بالدرجة الأولى والتي تمتلك بالفعل العديد من الجهات الأخرى الراعية، حيث ان المجموعة تنظر الى ان قيمة النادي المجتمعية ليست بالدرجة التي يلعب بها وانما بالدور الكبير الذي يقوم به تجاه المجتمع، كما ان هذه الرعاية لنادي معيذر الرياضي تعتبر نهجا جديدا للشركة في مجال الرياضة ونشر ثقافة رعاية الأندية الصغيرة خصوصا وان أندية الدرجة الأولى لديها حظ وافر من الرعاية والدعم.

أسواق ابوها مور 4

وتمضي المجموعة الى تحقيق المزيد من الإنجازات المتجددة، خاصة وانها على وشك الانتهاء من مشروع أسواق ”جولد بلازا“ (أبو هامور 4) ، الذي سيتم افتتاحه في بداية عام 2020 ، ويضم علامات تجارية كبيرة في كل من الهايبر ماركت ومحلات الذهب

من فراغ بل لما يمثله النادي من قيمة رياضية كبيرة في الشارع الرياضي، ومكانته العالية وقدرته على ان يكون رافداً من روافد دعم الرياضة القطرية، ولما يتمتع به من خامات تحتاج للدعم والتحفيز لتمضي في خدمة الوطن على الصعيد الرياضي، كما ان اتفاقية تمت دراستها بعناية، خاصة وان المجموعة تتبنى استراتيجية للمسؤولية الاجتماعية، و تنظر مجموعة بن الشيخ الى رعاية نادي معيذر على انها واجب وطني من الدرجة الأولى، بالاضافة الى الطابع الاستثماري والمسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق المجموعة التي تمتلك الحس الوطني وتتطلع الى نشر ثقافة جديدة في مجال رعاية الأندية بالدرجة الثانية بالاضافة الى ان هذا الدعم يمثل دفعة لمسيرة الرياضة بالوطن ، خاصة في ظل التميز القطري الواضح على كافة الأصعدة الرياضية.

وتنعكس الرعاية الشاملة التي تم الاتفاق عليها، ايجابا على كافة قطاعات ومكونات نادي معيذر الرياضي، خاصة وان

به مجموعة بن الشيخ القابضة، من اسهمها كثيرا لدى جميع العملاء والجمهور، لاسيما مع الخبرات المتراكمة خلال السنوات الماضية، والسجل الحافل والمتنوع للعملاء سواء كان المشروع تجاريا أو اداريا ، ومشاريعها المنتشرة في اهم شوارع الدوحة وقطر بصفة عامة، حتى بلغت نسبة الاشغال في جميع عقارات بن الشيخ الى 96.8% في الوحدات السكنية والتجارية، علاوة على ان قائمة العملاء في مبنى بن الشيخ القابضة بشمارع حمد الكبير تضم بنوكا عالمية مثل مصرف الريان، والدولي الاسلامي، و الشركة الإسلامية للاوراق المالية، بالإضافة الى المشاريع السكنية التي تضم ايضا نخبة عالمية من الشركات مثل الخطوط الجوية القطرية في مجمع ماي سيتي، وكاتارا للضيافة في مجمع بن الشيخ السكني بمدينة ام صلال علي، وغيرها من الاسماء الالامعة في عالم الشركات العالمية، علاوة على ان قائمة العملاء تضم جهات حكومية اخرى. كما اطلقت مجموعة بن الشيخ القابضة، شركة بن الشيخ للخدمات الامنية وهي شركة تمثل نقلة نوعية جديدة في قطاع الخدمات الامنية حيث ستقدم نوعية خدمات تمتاز بالجودة ، والكفاءة العالية، لتغدو الشركة مستقبلا إحدى اهم ركائز هذا القطاع الحيوي، وواحدة من اهم الشركات الرائدة في قطر، خاصة وان قطاع الخدمات الامنية يمثل لمجموعة بن الشيخ القابضة احد ابرز القطاعات الاقتصادية الهامة التي توفر فرص نمو واعدة كما أن عمل المجموعة في قطاع خدمات الأمن والسلامة يضيف تنوعا ثريا على أنشطتها المتشعبة والمتنوعة، بالإضافة الى توجه الشركة الى المشاركة في تقديم خدماتها لأعمال التأمين لمنشآت كأس العالم في قطر 2022، وتزويد هذه المنشآت بأحدث التقنيات والمعدات المعتمدة عالميا.

والمجوهرات والمطاعم و المقاهي ووسائل الترفيه المختلفة، و يمتد المشروع على مساحة 12.000 متر مربع تقريبا باجمالى 12.540 متر مربع مساحة مبنية ، كما يحتوى المشروع على أكثر من 200 وحدة عقارية تعتبر مزيجاً من الوحدات التجارية والسكنية والمكتبية والادارية، بمساحات متنوعة.

وبإنضمام أسواق بن الشيخ ابو هامور 4 الى باقي الاسواق التجارية ابو هامور 1 ، و 2 ، و 3، يصل عدد المحال التجارية بها جميعا الى أكثر من 300 محل تجاري، كما تضم النسخة الرابعة من أسواق أبو هامور ، مساحات سكنية فوق المحال التجارية، وهي على هيئة «ستديوهات» وشقق مكونة من غرفة او غرفتين ليحظى القاطنون بها بباقة من الخدمات والمحال التجارية المتنوعة التي تشمل فروعا لشركات مثل شركات الاتصالات، ووجود الصرافات الآلية المنتشرة، لتخدم جميع السكان والجمهور والقاطنين بمنطقة ابو هامور الحيوية التي تعد من ابرز المناطق السكنية في قطر.

ابراج بن الشيخ

ويتواصل العمل على قدم وساق للانتهاء من كافة الاعمال في ابراج بن الشيخ الموجودة في تقاطع رمادا بشمارع سلوى، والتي تصل تكلفتها إلى 600 مليون ريال، وهي تزال تحت الإنجاز، وتحتوي على نحو 500 شقة فندقية، وعلى ارتفاع 22 طابقا، وستكون هذه الأبراج الأكثر ارتفاعا في طريق سلوى، وسيتم اكتمال المشروع بنهاية 2020، بالإضافة إلى مشروع قيد الانشاء وهو مشروع مول عين خالد المتكامل، والذي سيشمل كافة العلامات التجارية المختلفة، والمكاتب ايجارية وسيتم الانتهاء منه في عام 2020. ورفع التاريخ الحافل الذي تحظى



المجموعة تعزز تدشين مشروع أسواق أبوها مور «4» مطلع «2020»



وتضم مجموعة بن الشيخ القابضة تحت مظلتها نحو 15 شركة في مختلف القطاعات الاقتصادية تلبي احتياجات السوق، ويخدم هذا التنوع الثري توجهات المجموعة وايضا يصب في تحقيق المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني والمشاركة في التنمية الشاملة بدولة قطر، علاوة على ان المجموعة تعمل كطرف من أطراف الاقتصاد بالدولة ضمن رؤية قطر الشاملة 2030، بالإضافة إلى ان المجموعة منذ تأسيسها كانت تعمل دائما على ضمان توفير خدمات مميزة لعملاء الشركة بجودة والتزام، وتلبية كافة متطلبات السوق المحلي، والتطلع إلى ان تكون لدى المجموعة رؤية مختلفة وغير تقليدية عن المعمول بها في السوق المحلي، مما يؤكد تفرد المجموعة عن مثيلاتها الشركات الأخرى، سواء في المشاريع الحالية أو المستقبلية.

كما تضم المجموعة تحت مظلتها شركة بن الشيخ للتطوير العقاري، والتي تأسست في عام 2004، وفقا لمتطلبات السوق العقاري والذي شهد خلال هذه الفترة نموا منقطع النظير، حيث بدأت الشركة بشراء وتشييد وبناء العقارات السكنية والتجارية والادارية، واعتمدت على خبراتها المتراكمة في هذا المجال لتصل إلى مصاف الشركات العقارية الرائدة في قطر، في ظل ارتكازها على فريق عمل متخصص في مجال العقارات، والذي ساهم بشكل فعال في اداؤها المتميز خلال السنوات الماضية، علاوة على اهتمام الشركة بنوعية الخدمات المقدمة للعملاء، حتى اكتسبت الشركة رضا وثقة العملاء واقترن اسمها بالسمعة الجيدة والتميز، بالإضافة إلى امتلاك المجموعة مصنع بن الشيخ لتشكيل الحديد والذي قد تأسس في عام 2007 لتلبية إحتياجات السوق القطري لتشكيل الحديد، وتعد الشركة من اكبر الشركات الثلاث العاملة في السوق وتتخطى حصتها في السوق المحلي 35%، حيث يدار المصنع من طرف فريق متخصص ذي خبرة عالية و يعتمد في خطوط الإنتاج على أحدث الأجهزة والمعدات المواكبة للتطور التكنولوجي في هذا المجال، علاوة على الالتزام بالدقة في كافة المراحل، لاسيما وان عملاء الشركة من اكبر الشركات في قطر، كما يطمح مصنع بن الشيخ لتشكيل الحديد إلى المساهمة في عجلة الإنتاج والتنمية الاقتصادية التي تشهدها دولة قطر بأكبر قدر ممكن، حيث يعتمد في عمله على قاعدة بيانات تضم أهم وأكبر الشركات العاملة في مجال البناء والتشييد في الدوحة.

وكانت المجموعة قد قامت بدور وطني خلال الحصار على قطر عبر مضاعفة خطوط انتاجها خلال فترة الحصار بنسبة 100 في المائة حيث تمتلك المجموعة 3 مصانع بمنطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وهي مصنع مصانع بن الشيخ لتشكيل وتقطيع الحديد ومصنع الحمرا للالومنيوم والزجاج ومصنع للمسامير، وذلك لسد احتياجات السوق المحلي. ويقع تحت مظلة المجموعة شركة بن الشيخ للمعدات الثقيلة، والتي تمتلك أسطولا يتجاوز 120 معدة ثقيلة متنوعة، ورافعة متحركة من حجم 25 طنا إلى 150 طنا، بالإضافة إلى عدد كبير من معدات الحفر ، وتقدم الشركة أفضل الخدمات من خلال

طواقمها المدربة على التعامل مع هذه المعدات المرخصة من طرف شركة قطر للبترول وكبرى الشركات الوطنية بالدولة، وذلك مع وجود أطقم متخصصة ومدربة بشكل ممتاز، وخدمات عالية الجودة وأسعار تنافسية، وفريق صيانة متميز لضمان أداء فعال للمعدات، فضلا عن العمل في أصعب الظروف والمقدرة على مواجهة الظروف الطارئة بما فيها إستبدال المعدات بإسرع وقت، وايضا هناك شركة بن الشيخ للمقاولات ومواد البناء وهي فرع من مجموعة بن الشيخ القابضة وتأسست عام 2005، وذلك وفق رؤية واضحة لمستقبل العقارات في دولة قطر التي شهدت تطورا ملحوظا في مجال المقاولات والبنية التحتية، ونفذت الشركة عدداً من المشاريع السكنية والإدارية والصناعية، حيث أصبحت شاهداً على مدى النجاح الذي حققته الشركة في فترة وجيزة، في ظل امتلاك الشركة للعمالة الماهرة والمدربة بشكل احترافي، كما أن لديها المعدات اللازمة لتنفيذ المشاريع الكبيرة كالسيارات والحفارات وكامل عدة البناء، وتتميز الشركة بجودة العمل والدقة في مواعيد التسليم وتطبيق متطلبات الأمن والسلامة وفق المعايير المتبعة في دولة قطر.

وتستقبل المجموعة بن الشيخ القابضة العام الجديد وهي تمضي قدما في مشاريعها الكبيرة وفقا لاستراتيجيتها الدينامية الطموحة، سواء عبر الاستثمارات الخارجية ، او الاستثمارات في السوق المحلي ، خاصة مع قوة الاقتصاد القطري وتحقيقه لمستويات نمو مميزة فاقت التوقعات رغم استمرار الحصار المفروض على قطر منذ الخامس من يونيو 2017، إلا ان حزمة القوانين الاقتصادية هيأت الارضية التشريعية والقانونية ، حتى باتت قطر من اكثر الدول انفتاحا على المستوى الاستثماري.

الأفخم في منطقة اللؤلؤة - قطر

برج باراماونت..رفاهية تخطف الأنظار

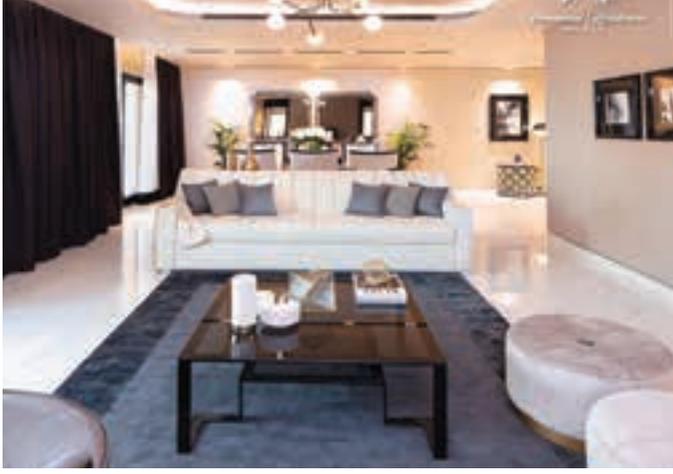
كتب - محمد الأندلسي

أكد مدير قسم المبيعات في شركة الأصمخ، فراس الخطيب، أن برج باراماونت ريزيدنسز الدوحة يستحق أن يحمل لقب أفخم برج بمنطقة "اللؤلؤة - قطر"، وذلك بعد افتتاحه بشكل رسمي ولما يتميز به البرج من إطلالة تقع على البحر والمارينا، وموقعه الاستثنائي ضمن منطقة "بورتو أرابيا" التي تمثل وجهة راقية وترفيهية تحتفي بأسلوب العيش المعاصر، وتمكن مالكي الوحدات السكنية من الاستمتاع بالمنظر الخلاب للواجهة البحرية التي يطل عليها البرج، بالإضافة إلى ما يحمله تصميم البرج من لمسات الفخامة المستوحاة من هوليوود، والمرافق المميزة التي تحمل علامة "باراماونت هوتيلز أند ريزورتس" في أجواء مستوحاة من بيئة ولاية كاليفورنيا الساحرة.



* فراس الخطيب





وأشار الخطيب إلى أن برج باراماونت ريزيدنسز الدوحة يمنح المستثمرين فرصة تجربة نوع مختلف من حياة الرفاهية والفخامة وهذه الرفاهية خطفت الأنظار في السوق القطري الذي يستوعب المشاريع الفخمة والتي تتمتع بالرفاهية علاوة على كون المشروع يمثل فرصة استثمارية مغرية في حال

واضاف الخطيب أن برج باراماونت ريزيدنسز الدوحة، يعتبر جوهرة فنية في تصميمه وتحفة فنية فريدة من نوعها تم صقلها بدقة شديدة واحترافية كبيرة ، لتصبح من أبرز معالم مشروع اللؤلؤة قطر بوجود مثل هذا البرج السكني الفخم الممتد على مساحة 70.1 الف متر مربع، ويضم إجمالي 196 شقة سكنية في 19 طابقاً، ويضم البرج 91 شقة بغرفة نوم واحدة، بالإضافة الى 73 شقة بغرفتين نوم، و28 شقة بثلاث غرف نوم، فضلا عن 4 وحدات دوپلكس فخمة ، كما تتراوح مساحات الشقق بين 115





السوق العقاري المحلي يتمتع بجاذبية استثمارية كبرى

أقدم شركة أمريكية لإنتاج وتوزيع الأفلام، لتؤكد كل زاوية من زوايا البرج على أنه تحفة معمارية محفورة بعناية بالغة من أجل أن تجعل العملاء أن يعيشوا تجربة مبهجة جديدة تعيد تعريف مفهوم الفخامة والتميز. وأوضح الخطيب قائلاً: "يتميز تصميم كافة الوحدات السكنية في برج بارامونت بفخامة وإتقان رفيعي المستوى، بداية من أن الوهلة الأولى ورؤية الردهة الرئيسية للبرج التي تخطف الأنظار إليها بتصاميمها الانيقة ذات اللمسة الجمالية والفنية المبهرة، فضلاً عن الشقق والوحدات السكنية التي تم تصميمها لتكون عنواناً للفخامة والاناقة، مروراً بدفء الضيافة العربية الأصيلة والإبداع في تقديم مفهوم جديد من الرفاهية والفخامة الكلاسيكية الممزوجة بالتطور والحداثة".

وأكد الخطيب أن برج بارامونت ريزيدنسز الدوحة يمنح جميع العملاء أفضل الخدمات والمرافق المتميزة والمتكاملة لتقديم حياة الرفاهية بأسلوب جديد، حيث يحتوي البرج على قاعة وصالة سينما مجهزة بأحدث التقنيات العالمية للاستمتاع بمشاهدة الأفلام، كما يحتوي البرج على مركز رياضي للياقة البدنية يوفر أحدث الآلات والمعدات الرياضية، فضلاً عن نادٍ مخصص للأطفال، وحووض سباحة مع شاليهات، وغيرها من المرافق العالمية التي تم تصميمها وفق أفضل المعايير العالمية، الأمر الذي يمنح القاطنين تجربة الحياة العصرية بكل معانيها. وأعرب الخطيب عن اعتزازه بما تقدمه شركة الاصمخ من معايير عالمية ونموذجية في إدارتها لمنشآت قطاع الضيافة مثل برج بارامونت والذي تم التركيز على أن يلبي طموحات وتطلعات كافة العملاء خاصة محبي الرفاهية والرفق والفخامة، مؤكداً أن البرج يعد إنجازاً جديداً ومبتكراً يستغل قوة الإبداع لدى شركة الاصمخ ليضيف إلى سجلها الحافل بالإنجازات، مؤكداً حرص شركة الاصمخ العقارية على الالتزام بأدق التفاصيل في كل

الشراء الآن والبيع لاحقاً، حيث يمكن للمستثمر أن يستفيد من استحوذته على وحدة عقارية تتسم بالفخامة والرفق في أفضل المناطق ذات الجاذبية الاستثمارية في "اللؤلؤة - قطر"، فضلاً عن الاستمتاع بالتصميم البديع والمميز لكافة الوحدات العقارية في برج بارامونت وما يضمنه من دقة التفاصيل المعمارية الخلابة والتي يمكن أن يلمسها جميع الزائرين والمستثمرين والتي تم اختيارها طبقاً لأعلى المواصفات العالمية، لاسيما مع إطلالة البرج البانورامية المدهشة على شاطئ اللؤلؤة قطر، والتي تمنح العملاء فرصة أن يستمتعوا بقضاء وقت ممتع خاصة مع تذوق أشهى المأكولات والمشروبات التي يتم اختيارها بعناية بالغة، لتكتمل روعة تجربة العيش في برج بارامونت.

ولفت الخطيب إلى أن تميز برج بارامونت ريزيدنسز الدوحة، ينبع من كونه مستوحى من العصر الذهبي لهوليوود، ليكون وجهة نموذجية ومثالية لكل الراغبين في اختيار نوع جديد من الحياة الراقية التي تستوحى في طياتها أجواء ولاية كاليفورنيا، والفخامة التي تتمتع بها شركة بارامونت بكتشيز والتي هي

الخطيب : يضم 196 شقة سكنية موزعة على 19 طابقاً

مساحات الوحدات السكنية تتراوح بين 115 و905 أمتار مربعة



تنفيذ المشروعات سواء أبراجا سكنية ومكتبية او مجمعات تجارية او شققا فاخرة، وذلك عبر الخبرات المتراكمة والواسعة والمعرفة العميقة بسوق العمل بالقطاع العقاري. واكد الخطيب ان شركة الأصمخ للمشاريع العقارية تعتبر إحدى أفضل الشركات العقارية الكبرى التي استحوذت على الثقة في مجال إدارة وتطوير المشاريع العقارية، كما تعد واحدة من أهم الشركات العقارية المميزة التي ساهمت بشكل فعال في نمو القطاع العقاري المحلي على مدى العقدين الماضيين، بالإضافة الى تجاوز اسهامات الشركة في كونها شركة تطوير عقاري فقط، لتصبح عضوا بارزا في مسيرة الارتقاء بمسيرة التطوير العقاري المحلي في اتجاه تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030، والتي ترتقي بالقطاع العقاري في دولة قطر.

مشروعاتها، والالتزام التام بالمعايير المهنية العالمية، لاسيما وان التاريخ الحافل لانجازات شركة الاصمخ يشمل مجموعة مختلفة من المشاريع ذات الأهداف الاستراتيجية المختلفة والتي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات السوق مع التركيز على طرحها بأسعار تنافسية لخدمة كافة الفئات المجتمعية.

وأكد ان القطاع العقاري القطري يمتلك من الجاذبية الاستثمارية ما يؤهله ليكون الافضل بين دول المنطقة ، لاسيما مع اطلاق قطر لحزمة تشريعات وقوانين جديدة عملت على تطوير بيئة الاعمال بشكل عام والقطاع العقاري بشكل خاص، لاسيما مع اطلاق قانون تنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها، والذي يشمل منطقة اللؤلؤة مما عمل عمل على تمدد الاستثمارات العقارية بمستويات كبيرة، مشيدا بقدرة القطاع العقاري المحلي في المحافظة على نموه وجاذبيته للاستثمار.

وشدد الخطيب على ان كل مشروع تقوم به شركة الاصمخ العقارية ووضع تصوراتها الخاصة او تعمل على تطويره، فهو يمثل اضافة نوعية وجديدة لسجل الشركة الحافل بالكثير من الانجازات المتميزة، كما تمكنت الشركة من ترسيخ إمكاناتها وحضورها في السوق وأثبتت مرارا أنها الوجهة الأمثل والشريك الأفضل لتطوير مشاريع عقارية متوسطة وكبرى، لاسيما مع محافظة الشركة على أدائها الاحترافي الذي يركز على تقديم منتج عقاري يتسم بالجودة المرتفعة والفخامة الباهرة والقيمة المضافة للسوق العقاري المحلي، مما جعل الشركة تستمر في المساهمة بشكل فعال في دعم القطاع العقاري والاقتصاد الوطني من خلال التفاني في العمل بكل جهدا والتفرد في

قدّر معدل نمو السوق العقاري بنسبة 5% سنوياً

سعيد : «عقارك» تنوي الإدراج بالبورصة



وأكد سعيد لـ أملاك، أن «عقارك» متخصصة في مجال الاستثمار العقاري بكافة أشكاله بيع وشراء الأراضي والعقارات وتقسييمها، والاستثمار والتطوير العقاري وإدارة الأملاك والعقارات، وعرض وتسويق العقارات، وتحصيل الإيجارات، مشيراً إلى أن الشركة بدأت نشاطها بنهاية العام 2013 حيث إنشئت كمكتب وساطة عقارية ومن ثم تطورت أنشطتها لتصبح شركة عقارية بنسبة 100% خلال العام 2014، ويقع المقر الرئيسي للشركة في منطقة السد. وتوقع سعيد أن يشهد السوق العقاري المحلي نمواً خلال السنوات المقبلة، استناداً إلى حزمة من العوامل أبرزها تزايد عدد السكان ونمو الطلب على السوق العقاري إلى جانب الأداء الاقتصادي القوي للدولة والإنفاق الحكومي الرأسمالي على المشاريع التنموية الكبرى، مضيفاً «يمر السوق العقاري أحياناً بعمليات تصحيح.. وهذا صحي بالمناسبة.. فيما تتغير السلوكيات في مجال العقارات، سواء كان ذلك بين المستثمرين أو المطورين..المشهد الآن بات متغيراً ومتلاحقاً غير أن السمة الغالبة هي أن المطورين والمستثمرين باتوا

تصوير: محمود حفاوي

كتب - محمد حمدان

قال طلال سعيد، مدير شركة «عقارك» المتخصصة في إدارة العقارات والاستثمار والتطوير العقاري، إن الشركة تستهدف التوسع في السوق المحلي وتدرس حالياً إنشاء محفظة عقارية بالإضافة إلى أنها تنوي الإدراج في البورصة في المستقبل، مشيراً إلى أن «عقارك» تنشط في عمليات البيع والشراء والتأجير وتقوم بكافة أعمال الوساطة العقارية، ولديها نشاط كبير في جميع مناطق الدولة، كما أن لديها شراكات وعلاقات استثمارية مع بعض الشركات العقارية في الخارج.



المنافسة بين الشركات بالسوق المحلي صحية

يخططون أكثر، ويتنبؤون أكثر، ويبحثون عن صفقات أفضل وعليه لا يستطيع أن يجني المال إلا أولئك الذين يتمتعون بالابتكار وروح ريادة الأعمال ويتمكنون من التكيف مع هذه التغييرات، فقد تغيرت الديناميات وصار الناس يستثمرون إستراتيجياً وعلمياً». وأوضح سعيد ان «عقارك» شركة قطرية تقدم جميع الخيارات للعملاء ، مضيفاً «في السابق يحتاج المرء إلى زيارة العديد من مكاتب المطورين للإطلاع على المشاريع المختلفة، لكن في عقارك يتحول الأمر إلى التوجه إلى متجر واحد لديه جميع الخيارات التي تناسب مختلف أنواع الاحتياجات الاستثمارية». ومضى قائلاً: «عندما يقدم المطورون إلى وكالة مبيعات وتسويق حقوقاً حصرية، فإنهم بذلك يضمنون توحيداً في الجودة في كيفية التعامل مع العملاء من البداية إلى النهاية، ابتداءً من تسويق المنتجات وانتهاءً بإبرام العقود. فمن الأفضل إيجاد وكالة واحدة تستطيع أن تقترح إستراتيجية مناسبة للترويج للمشروع العقاري..ومن الواضح أن العديد من هؤلاء المطورين قد وجدوا الشريك المناسب في عقارك، وذلك إلى عمل الشركة استشاري بدلاً من مجرد وكيل». واستطرد قائلاً «إننا لانبيع بشكل أعمى وفق أسعار المطورين ، وإنما ندرس تلك المشاريع العقارية، ونصمم نماذجنا المالية، ونقدم لهم المشورة حول القيمة الفعلية لتلك المشاريع وما هي الشريحة التي يجب استهدافها تسويقياً ونخبر العملاء أيضاً عن الفرص التي يمكن اقتناصها».

وبالنسبة للمشاريع الجديدة التي تخطط الشركة لها قال سعيد: ثمة تركيز على خدمات إدارة الأملاك العقارية كما نقوم بتوفير قدر المستطاع العقار المطلوب على حسب طلب المستثمر، مشيراً إلى ان الشركة ستفتتح فروعاً جديدة داخل قطر في المستقبل القريب، كما أن لديها عقود تسويقيه مع شركات خارجية تتعاون معها ، وأيضا تدرس افتتاح فروع خارجية خاصة، وتهدف إلى ان تكون احدى الشركات الرائدة في توفير الخدمات العقارية داخل قطر وخارجها، كما ان لديها نشاطاً كبيراً في جميع مناطق الدولة. وأكد سعيد أن الشركة تمتلك خططا ورؤى لتطوير العقارات وتسويقها، وتعمل جنباً إلى جنب مع الملاك للمحافظة على العقارات وتحقيق عوائد مجزية لهم، لافتاً إلى «عقارك» حققت نمواً في نسبة المبيعات وزادت عدد عملائها، كما أن لديها شراكات وعلاقات استثمارية مع بعض الشركات العقارية في تركيا ولندن وجورجيا حيث توفر للعملاء فرصاً عقارية مناسبة في هذه الوجهات وتقوم بإستكمال كافة الإجراءات حتى التسليم.

وأكد ان حركة سوق العقار في قطر متنامية وستستمر بذات الوتيرة لعدة سنوات مقبلة على الأقل. وذلك بفضل العدد الكبير من مشاريع البناء والتي تستغرق ما بين سنة وستين وربما أكثر من تاريخ البدء إلى مرحلة الإنجاز ، مشيراً إلى أن متوسط نمو السوق العقاري يبلغ نحو 5% سنوياً ومن المتوقع ارتفاع معدلات نمو القطاع لتتجاوز مستوى 10% خلال السنوات المقبلة نظراً للفعاليات العالمية التي تستضيفها قطر وجاذبية البيئة الاستثمارية، مشيراً إلى أن المنافسة في السوق المحلي تعتبر صحية بين الشركات كما أن هناك تعاوناً بين الشركات والمكاتب العقارية. وأوضح ان الموقع يلعب دوراً أساسياً في تحديد سعر العقار، حيث ان العقارات الواقعة على الشوارع الرئيسية والمناطق الحيوية والأسواق تزيد أسعارها قياساً

ندرس إنشاء محفظة عقارية ونسعى للتوسع محلياً

لدينا حزمة عقود تسويقيه مع شركات خارجية

بتلك العقارات التي تقع في مناطق داخلية غير مطلة على شوارع رئيسية أو مواقع مميزة، مضيفاً «العقاريون يعتبرون ان جودة ونوعية العقار تكمن في الموقع المميز». وشدد على ضرورة مواكبة الشركات العقارية للنمو العمراني فيما يتعلق بالمدن والمباني الذكية، مشيراً إلى أن الشركة تباشر فعلياً مع بعض الملاك على تطوير مبان ذكية تحمل كافة انماط التطور العمراني الحديثة. وأكد أن القطاع العقاري في قطر نجح في تجاوز تداعيات الحصار المفروض على الدولة منذ الخامس من يونيو 2017 بسرعة قياسية وهو ما يعكس صلابه وقوة القطاع العقاري، مشيراً إلى ان التجاوب والتحرك السريع من الدولة ساهم في التغلب على آثار الحصار بسرعة ومواصلة مسيرة النمو القوية للاقتصاد الوطني.

«14» سهما حققت مكاسب بين «76.67% و 3.38%»

قائمة بأفضل الأسهم خلال 2019

أكثر الأسهم تحقيقاً للمكاسب منذ بداية 2019 وحتى إغلاق 27 نوفمبر 2019 (الأرقام بالريال)

الرقم	السهم	آخر إغلاق	أعلى سعر	آخر سعر	نسبة التغير
1	مسيعيد للبترولوكيماويات	1.5	7.27	2.65	76.67%
2	الأهلي	2.55	10.7	3.6	41.18%
3	ناقلات	1.79	19.57	2.49	39.11%
4	الدولي الإسلامي	6.61	15.89	9.17	38.73%
5	الخليج للمخازن	3.85	5.8	5.25	36.36%
6	زاد القابضة	10.40	122.78	13.85	33.17%
7	السينما	1.90	22.28	2.20	15.79%
8	بنك الدوحة	2.22	2.80	2.52	13.51%
9	البنك التجاري	3.94	5.10	4.38	11.17%
10	استثمار القابضة	0.49	5.05	0.54	9.80%
11	الخليجي	1.15	1.29	1.24	7.83%
12	الطبية	0.57	0.87	0.60	5.26%
13	الخليج الدولية	1.70	2.05	1.77	4.12%
14	الميرة	14.80	16.09	15.30	3.38%

كتب - محمد حمدان

جاء سهم الميرة بمكاسب 3.38 في المائة. واعتباراً من 11 ديسمبر الجاري تم إدراج شركة «بلدنا للصناعات الغذائية» بعد انجاز طرح أسهمها للاكتتاب العام بنجاح كبير وبحسب دليل المستثمرين الصادر عن الشركة فإن «بلدنا» ترى أن أعمالها التجارية تتميز بحزمة من نقاط القوة التنافسية المتمثلة في: أداء تشغيلي قوي وقدرة على تحقيق تدفق في السيولة مع هوامش قوية.. فعلى المدى المتوسط، تستهدف الشركة حالياً تحقيق نمو للعائد السنوي المقارن بنسبة تتراوح بين 20 في المائة و30 في المائة للسنة المالية 2020 ونسبة بين 3 في المائة و10 في المائة للسنة المالية 2021، بدعم أساسي من الإطلاق المخطط له لخطوط إنتاج وقطاعات جديدة وتوسعات في أسواق جديدة كما تتمتع الشركة بأحدث مرافق الإنتاج والبنية التحتية مع الاستثمارات الرأسمالية الموزعة بالكامل، حيث تشمل موارد بلدنا للصناعات الغذائية على مصنع البلاستيك ومصانع التعبئة الخاصة بها، ومرفق لمعالجة المياه لتلبية احتياجات التشغيل في المزرعة، ومرفق لتخزين الأعلاف بسعة احتياطي مدتها ستة أشهر، ومرافق حديثة تضم منصة الحلب الأكثر تطوراً في المنطقة وأيضاً تحظى «بلدنا» بدعم قوي من الجهات المعنية بالحكومة والجهات الرئيسية الأخرى في قطر .

حلت «14» شركة في قائمة أكثر الأسهم ارتفاعاً منذ بداية العام وحتى إغلاق 27 نوفمبر الجاري، وتصدرت شركة مسيعيد للبترولوكيماويات القابضة قائمة أكثر الشركات ارتفاعاً بنسبة 76.67 في المائة ، فيما جاء البنك الأهلي في المرتبة الثانية بارتفاع 41.18 في المائة ، وحلت ناقلات في المرتبة الثالثة بارتفاع 39.11 في المائة، وجاء البنك الدولي الإسلامي في المرتبة الرابعة بارتفاع 38.73 في المائة، وحلت الخليج للمخازن في المرتبة الخامسة بارتفاع 36.36 في المائة وفي المرتبة السادسة جاء سهم زاد القابضة بمكاسب 33.17 في المائة وفي المرتبة السابعة جاء سهم السينما بمكاسب 15.79 في المائة وفي المرتبة الثامنة جاء سهم بنك الدوحة بمكاسب 13.15 في المائة وفي المرتبة التاسعة جاء سهم البنك التجاري بمكاسب 11.17 في المائة وفي المرتبة العاشرة جاء سهم استثمار القابضة بمكاسب 9.80 في المائة وفي المرتبة الـ11 جاء سهم الخليج بمكاسب بلغت 7.83 في المائة وفي المرتبة الـ12 جاء سهم الطبية بمكاسب 5.26 في المائة وفي المرتبة الـ13 جاء سهم الخليج الدولية بمكاسب 4.12 في المائة وفي المرتبة الـ14

عروض آخر السنة مع شاحنات فوسو اليابانية المبردة، الآن بـ 120,000 ريال قطري.



CANTER



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

تسوق بثقة
16001 رقم الترخيص

رقم الترخيص: 2019/5686

- الصيانة الاولى مجانية.
 - تسجيل مجاني لأول سنة.
 - ضمان سنتين أو ١٢٠,٠٠٠ كم أيهما يأتي أولاً.
 - تمويل داخلي عن طريق شركة ناصر بن خالد للخدمات المالية.
- يسري العرض من ١ نوفمبر حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.
يسري العرض على موديلات ٢٠١٩.



شركة قطر للسيارات
QATAR AUTOMOBILES COMPANY



Showroom: Salwa Road 4422 7555

www.fusoqatar.com

qac@nbks.com

Fuso Qatar

تقدمها «قطر للسيارات» ضمن عرض يستمر حتى «31» ديسمبر الجاري أسعار وعروض خاصة على شاحنات فوسو كانتر



فوسو كانتر المبردة بهدف دعم عمليات الشركات. ويؤكد هذا الأمر على مساهمة شركتنا بدعم الدورة الاقتصادية في قطر وتلبية متطلبات النقل المبرد للبضائع والمنتجات وفق أعلى المعايير العالمية للمحافظة على جودتها وسلامتها وضمان وصولها إلى العملاء بطريقة صحية.

وتتميز العلامة التجارية فوسو بالجودة والمتانة والكفاءة العالية في توفير الوقود والتصميم العملي، وتعتبر واحدة من العلامات التجارية اليابانية الرائدة التي تواصل ابتكاراتها التكنولوجية وتطوير مركباتها لتلبية تطلعات ومتطلبات الشركات والأفراد بكلفة مناسبة. وتفتخر شركة قطر للسيارات بتقديم الشاحنة المبردة المتعددة الاستخدامات فوسو كانتر التي تستخدم في نقل المواد الطازجة والمجمدة والمبردة وفق مواصفات عالمية للحفاظ على المنتجات بطريقة سليمة وصحية.

وتتميز فوسو كانتر كذلك باستدامتها وكفاءة تشغيلها المنخفضة والتي تساهم في دعم نشاط الشركات وتحقيق المزيد من الربح في

أطلقت شركة قطر للسيارات، الوكيل العام المعتمد للعلامة التجارية فوسو في قطر، عرضاً خاصاً على شاحنات فوسو كانتر اليابانية المبردة والتي توفر حلاً مثالية لمختلف القطاعات التجارية. وتعتبر هذه الشاحنة الخفيفة من الشاحنات الأكثر نجاحاً وانتشاراً على مستوى العالم وحققت في قطر نجاحاً لافتاً بفضل أدائها العالي ومتانتها والسلامة التي توفرها للسائق والحمولة. وتتوفر المركبة الآن في صالة عرض فوسو على طريق سلوى.

ويسري العرض على شاحنات فوسو المبردة موديل العام 2019 لغاية 31 ديسمبر. وإلى جانب تقديم سعر خاص للمركبة، يشمل العرض باقة من المزايا تتضمن تقديم الصيانة الأولى مجاناً وتسجيل مجاني وضمان لمدة عامين أو 120,000 كلم (أيهما يأتي أولاً)، كما تتوفر فرصة التمويل الداخلي عن طريق شركة ناصر بن خالد للخدمات المالية. وقال هشام الصحن، المدير العام لشركة قطر للسيارات: ”يسرنا تقديم هذا العرض المميز على شاحنات

الصحن : نساھم في تلبية متطلبات النقل المبرد للبضائع والمنتجات

والسلامة. وتبرز لوحة القيادة الواضحة لتبقي السائق على اطلاع على مختلف الوظائف ومراقبة أداء المركبة خلال القيادة. ولتحسين الرؤية الليلية تم تزويد المركبة بمصابيح أمامية "هالوجين" التي ترفع من مستوى الرؤية ونطاق الضوء. كما تم تحسين مساحات البابين ومسند الرجل للعودة إلى المركبة بحيث يكون دخول وخروج السائق مريحاً وملائماً مع حركة الجسم دون أي عوائق. وكعادة فوسو في القيادة الآمنة، زودت الشاحنة بنظام التحذير عند الرجوع إلى الخلف لمزيد من تنبيه السائق والمحيط.

وتجسد كل شاحنة من شاحنات ميتسوبيشي فوسو مفهوم الشركة في تقديم أفضل المركبات على الإطلاق. فكل خطوة من التصميم إلى التصنيع والصيانة والدعم، تعمل الشركة على توفير الراحة للعميل وتلبية متطلباته.

يذكر أن شركة قطر للسيارات هي الموزع المعتمد لسيارات ميتسوبيشي وشاحنات وحافلات ميتسوبيشي فوسو في قطر. تأسست الشركة من قبل الراحل الشيخ ناصر بن خالد آل ثاني في عام 1970 وهي شركة تابعة لمجموعة شركات ناصر بن خالد التي تتمتع بأكثر من 70 عاماً من الخبرة في قطاع السيارات.

الشاحنات توفر حلولاً مثالية لمختلف القطاعات التجارية

الأعمال. وإلى جانب استهلاكها المنخفض للوقود، يوفر محركها أداءً عالياً بفضل التكنولوجيا الحديثة التي يعتمدها وسلاسة ناقل الحركة الذي يعزز الأداء. كما تتطلب المركبة صيانة بسيطة مقارنة بالشاحنات الأخرى في فئتها.

ولدعم الأعمال والأنشطة، تمتلك فوسو كائنات قاعدة خلفية طويلة توفر مساحة كبيرة للنقل دون أي تأثير على الأداء والسلامة. وبفضل صلابتها ومتانتها، تتحمل هذه القاعدة الأوزان الثقيلة دون أي تأثير على حركتها. في مميزات الميكانيكية، يتيح لها نظام التعشيق السلس السير بسلاسة حتى خلال الحمولة الثقيلة، بينما يمنح المحرك القوة اللازمة للجر وبالتالي المزيد من النشاط والاستدامة. إلى جانب المحرك، تتميز أجهزة الدعم الكهربائية من البطارية بالأداء العالي لتواصل مڈ الشاحنة بالطاقة اللازمة. ولتحقيق المزيد من الاستدامة لقطع المركبة، تعمل المكابح بتقنية "الفراشة" أي بضغط الهواء لتحسين الأداء وإطالة عمر المكابح.

وتوفر مقصورة السائق الراحة الكاملة للسائق والراكب بفضل تصميمها وتصميم مقاعدها التي تمنح حرية تكييف المقعد وتقليل الجهد خلال القيادة، إلى جانب توفيرها أعلى معايير الأمان





استثمر
في جورجيا

واحصل علي عائذك
الاستثماري من الدوحة



شقق - أراضي - محلات - مشاريع تجارية



+974 44281544



info@alternative-realestate.com



Radison Blu Hotel, Mezzanine floor - Doha, Qatar



القوة بكل معانيها.

الفئة GLS الجديدة.

لا يقل الطموح مع مرور الوقت، حتى مع استمرار النجاح واكتساب الخبرة، إلا أن الرحلة تصبح ممتعة بدرجة أكبر؛ لا تتطلب بذل المزيد من الجهود، كما أنها أكثر أماناً. تشعر أن كل شيء أخف وزناً بطريقة أو بأخرى عند السفر بسيارة GLS الجديدة، سيارة رياضية متعددة الأغراض في فئة S. هل تبحث عن راحة البال والراحة النفسية؟ ستشعر بهما الآن كما لو أنك لم تحظ بهما من قبل. هل تريد الشعور بالقوة؟ ستجدها مع السيارة الجديدة بدرجة أكثر من كافية. هل هناك قيود على السرعة؟ لا نعرف شيئاً عن القيود.




خطة الدفع برعاية QNB
تمويل عقاري لهدة
20 سنة
30% دفعة أولى

تطبق الشروط والأحكام

 7066 9490

أفخم برج سكني في اللؤلؤة

ابتداءً من
11,000 ريال شهرياً